

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٤ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(28)/4
TD/B/COM.1/49
21 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٤ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السادسة	٤
الثاني - البيانات الافتتاحية	١٦
الثالث - الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: طرق تدعيم الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة، مثل المنتجات المفضلة بيئياً	٢٦
الرابع - تحليل طرق تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: خدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية	٣٧
الخامس - تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة والتنمية	٤١
السادس - التقرير المرحلي عن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها	٤٥
السابع - الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب مؤتمر الدوحة الوزاري وما يتصل بذلك من أنشطة للأونكتاد في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني	٤٧
الثامن - البيانات الختامية	٥٥
التاسع - المسائل التنظيمية	٥٧
المرافق	
الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة	٥٩
الثاني - مواضيع لاجتماعات الخبراء	٦٠
الثالث - الحضور	٦١

الفصل الأول

التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها

اللجنة في دورتها السادسة

الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: طرق تدعيم الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة مثل المنتجات المفضلة بيئياً

التوصيات المتفق عليها

١ - تحيط اللجنة علماً بنتائج اجتماع الخبراء الواردة في الوثيقة TD/B/COM.1/41-TD/B/COM.1/EM.15/3، وتقدم التوصيات التالية المتفق عليها.

توصيات على الصعيد الوطني

٢ - ينبغي للحكومات وقطاع الأعمال التجارية دعم وتنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية، وخاصة إنتاج وتصدير المنتجات عالية القيمة وتحسين النوعية وتعزيز الروابط المحلية وزيادة مشاركة البلدان النامية في سلاسل المنتجات ذات القيمة العالمية. وفي هذا السياق:

- ينبغي للحكومات، واضعة في اعتبارها ما يترتب عليها من التزامات دولية، أن تقدم الدعم للقطاع الزراعي من أجل البحث والتطوير؛ وأن تتخذ تدابير ضريبية وغيرها من التدابير الرامية إلى جذب الاستثمار والتكنولوجيات نحو الزراعة والصناعات التحويلية والتشجيع على إقامة الشراكات؛ وأن تشارك مشاركة نشطة في نشر المعلومات عن الأسواق؛ وأن تضع الهياكل القانونية والمؤسسية اللازمة لإيجاد أشكال جديدة من التمويل، مثل إيصالات التخزين، وتشجيع المصارف على تقديم التمويل للمؤسسات التي تأخذ بالتنوع؛

- ينبغي لقطاع الأعمال التجارية وللرابطات المهنية اعتماد "قواعد سلوك/ممارسات" ووضع ترتيبات تعاونية محسنة من أجل تأمين شحنات تكون كبيرة ومنظمة بدرجة كافية ومن النوعيات المطلوبة، فضلاً عن تحسين فرص الوصول إلى التمويل؛ والمشاركة في تنظيم وتمويل البحوث والتحسينات التكنولوجية؛ والنظر في استخدام قنوات تجارية بديلة مثل مؤسسات التجارة المنصفة.

٣- وينبغي للحكومات ورابطات المزارعين والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصالح النهوض بدور فاعل يبادر في العمل على زيادة الفرص المتاحة للبلدان النامية في مجال الزراعة العضوية والتجارة في منتجات هذه الزراعة، وخاصة عن طريق ما يلي:

- زيادة الوعي بالمنافع الاقتصادية والبيئية وغيرها من المنافع التي يمكن جنيها من الزراعة العضوية، وبما يمكن أن تتيحه للبلدان النامية من فرص تجارية؛ ووضع سياسات عامة واضحة المعالم فيما يتعلق بالزراعة العضوية، وتشجيع البحث والتطوير المتصلين بنظم الإنتاج العضوي المحلي؛ وتوفير التدريب؛ وتشجيع الاستهلاك، بما في ذلك استهلاك منتجات من البلدان النامية، وذلك، مثلاً، عن طريق ترويج المعلومات عن المستهلكين ومن أجلهم؛ والأخذ بسياسات حكومية داعمة تقلل إلى أدنى حد من الانحرافات في التجارة الدولية؛
- تصميم وتطبيق وإنفاذ معايير وطنية وإقليمية تستند، عند الاقتضاء، إلى معايير دولية؛ وتعزيز البنية الأساسية للتصدير؛ والتشجيع على وضع استراتيجيات تسويقية وعلى إقامة شراكات وطنية ودولية.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٤- ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ما تبذله البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، بتمشيا مع برنامج عمل بروكسل، من جهود في سبيل تطوير قدراتها التوريدية والمشاركة الفعالة في سلاسل الإمداد الدولية، وذلك عن طريق ما يلي:

- تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛
- تزويد البلدان النامية بما يلزمها من دعم مالي وتقني من أجل البحث والتوسيع، وإقامة البنى التحتية الاجتماعية والمادية، وشراء عوامل إنتاج رفيعة الجودة، والنهوض بعمليات نقل التكنولوجيا اللازمة للصناعات التحويلية؛
- النظر في ما يلزم اتخاذه وطنياً من تدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاعي الزراعة وتجهيز الأغذية للبلدان النامية؛
- تبسيط المعايير والمواءمة بينها، استناداً إلى معايير دولية عند الاقتضاء، ومساعدة المنتجين والمجهزين على استيفاء المعايير وشروط الجودة، بما فيها ما يطبقه فرادى المستوردين وقنوات التوزيع.

٥- وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى جني منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية من الزراعة العضوية والتجارة في منتجات هذه الزراعة، وخاصة عن طريق ما يلي:

- مساعدة البلدان النامية على وضع معايير عضوية وطنية وإقليمية، استنادا إلى معايير دولية مثل المعايير الأساسية للاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية والمبادئ التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي الخاصة بإنتاج وتجهيز وترقيم وتسويق الأغذية المنتجة عضويا؛
- التشجيع على وضع إطار مناسب للمواءمة دوليا بين معايير المنتجات العضوية والاعتراف بها اعترافا متبادلا؛
- مساعدة البلدان النامية على وضع نظم تصديق مناسبة من أجل صغار الملاك وعلى تخفيض تكاليف التصديق؛
- ضمان وضع قواعد شفافة وبسيطة تنظم واردات المنتجات العضوية، بما في ذلك عن طريق تطبيق مفهوم التكافؤ؛
- مراعاة ما قد يترتب على تقديم إعانات للزراعة العضوية، لاسيما في البلدان المتقدمة، من آثار بالنسبة إلى البلدان النامية؛
- النظر في منح منافع إلى المنتجات الزراعية العضوية في ترتيبات التجارة التفضيلية؛
- العمل على تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية العضوية إلى الأسواق.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

٦- ينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع الأساسية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، أن ينهض بدور أساسي في ضمان تنفيذ توصيات اللجنة، وخاصة عن طريق ما يلي:

- مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية على تحديد وتحليل القضايا الحاسمة في العملية التفاوضية اللاحقة لاجتماع الدوحة، وكذلك من أجل تحسين المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية؛

- توفير معلومات وتحليلات عن الأسواق، فضلا عن تنظيم حلقات عمل لجماعات المنتجين تعنى ببناء القدرات؛
- إجراء دراسات استقصائية قطرية لتعيين فرص الإنتاج والتصدير، وتنفيذ مشاريع تجريبية في البلدان النامية المهتمة لمساعدتها على تصميم وتنفيذ برامج إنمائية قوامها السلع الأساسية؛
- إجراء تحليلات والتشجيع على التحاور في مجال السياسات العامة بشأن جوانب التجارة والتنمية المستدامة للزراعة العضوية، بما في ذلك في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛
- بحث سبل تشجيع التطبيق العملي لمفهوم التكافؤ الدولي والاعتراف المتبادل، بما في ذلك بين المعايير الحكومية ومعايير القطاع الخاص في البلدان التي تعترف بمعايير القطاع الخاص؛
- دعم البلدان النامية المهتمة من أجل العمل على إيجاد فرص للتجارة في المنتجات العضوية، خاصة في إطار قوة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد لبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية؛
- دعم البلدان النامية المهتمة من أجل ترويج التجارة في المنتجات ذات التنوع البيولوجي، وخاصة في إطار مبادرة التجارة في المنتجات البيولوجية التي وضعها الأونكتاد؛
- إجراء دراسة عن العوامل التي تؤثر في فرص الوصول إلى الأسواق وفي الأداء التصديري للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛
- مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها على وضع معايير وطنية وإقليمية للمنتجات الزراعية العضوية؛
- دراسة طرق تخفيض تكاليف التصديق، وخاصة لصغار الملاك؛
- إجراء دراسات سوقية والمساعدة على صياغة استراتيجيات سوقية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المتخصصة، بما في ذلك باستخدام التجارة الإلكترونية.

٧- وينبغي للأونكتاد أن يدرس ما قد يتاح من فرص تجارية جديدة للبلدان النامية نتيجة لتخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على السلع والخدمات البيئية أو نتيجة لإزالة هذه الحواجز، كما ينبغي له أن يساعد البلدان النامية على المشاركة مشاركة فعالة فيما يجري في منظمة التجارة العالمية من مفاوضات في هذا الشأن.

تحليل طرق تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: خدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية

التوصيات المتفق عليها

تخطط اللجنة علما بنتائج اجتماع الخبراء، الواردة في الوثيقة TD/B/COM.1/42-TD/B/COM.1/EM.16/3 وتقدم التوصيات التالية المتفق عليها:

توصيات على الصعيد الوطني

- ١- ينبغي أن تنظر الحكومات، حسب الضرورة، في سن أنظمة ترمي إلى تيسير تنمية مصادر الطاقة وتحسين توزيع الطاقة. وينبغي لعملية إصلاح قطاع الطاقة على الصعيد الوطني أن تعكس مستوى تنمية كل بلد وواقع السوق والإستراتيجيات الإنمائية الإجمالية.
- ٢- ينبغي قيام الحكومات، في أسواق الطاقة المحرة، بإيجاد إطار مؤسسي مناسب بقصد ضمان تحقيق أهداف السياسات الوطنية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتقديم الخدمات للكافة، وتهيئة ظروف للمنافسة المنصفة. وتشكل إمكانية وصول جميع المنافسين إلى الشبكات شرطا مسبقا لإقامة أسواق تنافسية للطاقة عابرة للحدود.
- ٣- ينبغي قيام الحكومات باتخاذ تدابير تهدف إلى إيجاد بيئة مؤاتية لاجتذاب المستثمرين الوطنيين والأجانب، بقصد تيسير إمكانية وصول الناس والصناعة إلى الطاقة على نطاق أوسع. ويمكن في هذا الصدد أن يؤدي القيام مؤقتا بتوفير المعدات المتخصصة والأشخاص المتخصصين اللازمين لتقديم خدمات الطاقة إلى تيسير توريد هذه الخدمات.
- ٤- ينبغي قيام الحكومات باتخاذ تدابير مناسبة لزيادة القدرة التنافسية لموردي خدمات الطاقة، وخاصة في البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي قيامها بترويج إقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية، وكذلك بين الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأيضا رعاية الشبكات الخاصة بهذه المشاريع لكي يمكن لتلك الشركات أن تتيح على نحو فعال مصدرا من مصادر الابتكار.
- ٥- ينبغي قيام الحكومات بتقييم إمكانية الاستفادة على نطاق أوسع من مصادر الطاقة المتجددة، وبخاصة التصدي لمشكلة إمكانية الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١- إن المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن الخدمات تتيح فرصة لزيادة تحرير قطاع خدمات الطاقة. ويمكن أن يكون ذلك مفيدا للبلدان النامية من زاويتين هما: تحقيق إمكانية الوصول إلى الطاقة على نحو يعول عليه ويتسم بالكفاءة؛ والحصول على نصيب أكبر من نشاط الأعمال المتعلق بالطاقة. بيد أنه لكي يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق، ينبغي أن تعكس المفاوضات الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الفعال للأحكام الواردة في المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

٢- ينبغي إقامة و/أو تعزيز التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة والوكالات العاملة في مجال خدمات الطاقة، بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب على السواء.

٣- ينبغي قيام المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في معرض تنفيذ التدابير الهادفة إلى إيجاد البيئة الضرورية لتحسين إمكانية وصول الكافة إلى الطاقة، بما في ذلك تقديم الدعم إلى عملية الإصلاح وبناء المؤسسات.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١- بالنظر إلى جدة وتعقيد القضايا المتصلة بقطاع خدمات الطاقة وبتجارها وآثارها على التنمية، وحيث إن اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجارة الدولية قد ثبت أنه تجربة تعليمية ممتازة لجميع المشاركين فيه، وتسليما بالخبرة الفنية التي اكتسبتها أمانة الأونكتاد في ميدان خدمات الطاقة، توصي اللجنة بأن يواصل الأونكتاد ويعمق عمله التحليلي وعمله المتعلق ببناء القدرات في هذا المجال، بما في ذلك بالوسائل التالية:

- إجراء تجميع وتحليل لقائمة بالتجارب الناجحة لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية في قطاع خدمات الطاقة من وجهات نظر الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع وغيرها. وهذا يشمل ما يلي: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع خدمات الطاقة والتدابير الممكن اتخاذها لتعزيز هذه المشاريع وزيادة اشتراكها في السوق؛ والتوصل إلى تحسين إمكانية وصول الناس والصناعة إلى الطاقة وتحقيق إسهام قطاع الطاقة في التنمية إسهاما فعالا؛
- تحليل القضايا الرئيسية التي تحدت في المفاوضات الجارية بشأن الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وآثارها الممكنة على البلدان النامية، ولا سيما بخصوص تعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية في مجال خدمات الطاقة وزيادة اشتراك هذه البلدان في التجارة في خدمات الطاقة. وهذا سيشمل أيضا تحليل إمكانات التصدير والحواجز التي تعترض التجارة في خدمات الطاقة؛

- تحليل الخصائص الهيكلية الرئيسية لأسواق خدمات الطاقة؛ والجوانب الرئيسية للتغير التكنولوجي؛ ودور المعايير والأنظمة الدولية والوطنية المتعلقة بالتجارة في خدمات الطاقة؛
- تحليل وتجميع الخبرات الوطنية بخصوص الإصلاح الهيكلي لقطاع الطاقة في البلدان النامية، وما ينتج عنها من صعوبات وفرص محتملة أمام موردي خدمات قطاع الطاقة.

٢- ومن أجل الاضطلاع بهذه المهمة بأكفأ طريقة ممكنة، ينبغي أن تواصل أمانة الأونكتاد التعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات المختصة الأخرى - مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وأمانة ميثاق الطاقة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومصارف التنمية الإقليمية - واستغلال التكامل القائم بشأن الخبرة الفنية والولايات.

تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة والتنمية

التوصيات المتفق عليها

تحييط اللجنة علماً بنتائج اجتماع الخبراء المعني بمصالح المستهلكين والقدرة التنافسية والمنافسة والتنمية، الواردة في الوثيقة TD/B/COM.1/43-TD/B/COM.1/EM.17/4 وتقدم التوصيات التالية المتفق عليها:

توصيات على الصعيد الوطني

١- ينبغي للحكومات:

- أن تنظر في اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المستهلكين (١٩٩٩) التي وضعتها الأمم المتحدة، وأن تدرج في هذا الصدد بعد حماية المستهلك في سياساتها الاقتصادية الكلية وفي أطرها القانونية؛
- أن تضع قوانين وسياسات متعاضدة للمنافسة وحماية المستهلك وأن تواصل اتباعها بهدف تعزيز رفاه المستهلكين والأسواق التنافسية والقدرة التنافسية والتنمية؛
- أن تنشئ قنوات وآليات محددة لإجراء حوار مع المستهلكين والمنظمات الممثلة لهم. وفي هذا الصدد ينبغي لها أن تنظر في اعتماد آليات كي تفوض إلى المجتمع المدني سلطات معينة فيما يخص المصالحة والتحكيم بين المستهلكين، بما يتماشى مع القوانين الوطنية؛
- أن تولي العناية الواجبة، لدى تطبيق قوانين حماية المستهلكين وغيرها من الأنظمة، لضمان أن تعود التدابير بالنفع على جميع شرائح السكان؛
- أن تضع و/أو تشجع، حسب الاقتضاء، على وضع برامج إعلامية وتثقيفية للمستهلكين، آخذة في الاعتبار ضرورة الوصول إلى المستهلكين في أبعد المناطق الريفية وإلى المحرومين منهم. وينبغي أن تدرج مثل هذه البرامج في مناهج التعليم الرسمي وغير الرسمي؛
- أن تتخذ التدابير الملائمة لمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة وإنتاج وتسويق منتجات رديئة النوعية وغير مأمونة، بما في ذلك إقامة أسواق سوداء لبيع مثل هذه المنتجات؛

- أن تعزز التزام المؤسسات بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي وضعتها الأمم المتحدة، وخاصة الفرع دال "المبادئ والقواعد المنطبقة على المؤسسات، بما فيها الشركات عبر الوطنية"؛
- أن تنظر في تشجيع منظمات القطاع الخاص أو المؤسسات الفردية على اعتماد مدونات قواعد سلوك بغية ترويج المبادئ الأخلاقية، رهنا بقوانين المنافسة.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

- ١- ينبغي لرابطات المستهلكين وممثليها على الصعيدين الوطني والدولي أن يكونوا على إطلاع كامل بالمبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي وضعتها الأمم المتحدة وذلك لكي تتمكن من الاضطلاع بدورها في تثقيف المستهلكين، لا سيما أولئك في القطاع غير النظامي، مسهمة بذلك في تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية.
- ٢- تشجع رابطات المستهلكين على المشاركة بفاعلية مع الوكالات الحكومية والحكومية الدولية، وكذلك مع مؤسسات الأعمال، حتى يتسنى لها طرح آراء ومصالح المستهلكين والدفاع عنها.
- ٣- ينبغي لرابطات المستهلكين أن تضع برامج مشتركة للتدريب والإعلام، بالتعاون مع الحكومة ودوائر الأعمال والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني؛ حتى تتولد علاقة تآزر وتضافر من أجل تعزيز رفاه المستهلكين.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

- ١- ينبغي للأونكتاد، آخذا في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا:
- أن يرصد تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي وضعتها الأمم المتحدة، وأن يبلغ اللجنة بذلك، مما يشمل التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بهدف النهوض بمصالح المستهلكين في إطار الأمم المتحدة؛
 - أن يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء لمساعدتها على اعتماد وتعزيز قوانين وسياسات الاستهلاك، فضلا عن قوانين وسياسات التنافس؛

- أن ينشئ ويواصل بناء موقع تكميلي لحماية المستهلك على شبكة الويب، يحتوي على معلومات ذات صلة بالقوانين والسياسات والأنشطة والاتفاقات الدولية، التي تتضمن أحكاماً ذات صلة بالمستهلكين؛
- أن يدرس ويقدم مقترحات عند انعقاد الدورة المقبلة للجنة، بشأن:
 - (أ) حماية المستهلكين وتنظيم المرافق العامة؛
 - (ب) آليات التعاون الدولي لحماية المستهلكين من التدليس والخداع في الصفقات العابرة للحدود والتجارة الإلكترونية، بما في ذلك البضائع المحظورة في البلدان المصدرة لها؛
 - (ج) تحسين إمكانية استيعاب القطاع غير النظامي في الأسواق، وتحسين مراعاة الأسواق للفقراء وبالتالي توليد المزيد من فرص النمو والعمالة والتصدير.

الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب مؤتمر الدوحة الوزاري، وأنشطة الأونكتاد ذات الصلة في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني

الاستنتاجات المتفق عليها

- ١ - ترحب اللجنة بخطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة"، التي تؤكد على الحاجة إلى إيلاء عناية خاصة لمشاغل أقل البلدان نمواً في ضوء متطلباتها المحددة (UNCTAD/RMS/TCS/1)، كما قدمها الأمين العام للأونكتاد في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢).
- ٢ - وتسلم اللجنة بمساهمة برنامج عمل الأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، والمعلومات التجارية وتحليلها، وسياسة المنافسة، والتجارة والبيئة، والسلع الأساسية، في تشجيع الاندماج الفعلي للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- ٣ - كما تسلم اللجنة باحتياجات جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الصغيرة الضعيفة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في مجال بناء القدرات لما لها من أثر طويل الأجل ومستدام ومن حيث المساعدة التقنية وذلك من أجل تحسين إبراز مصالحها التجارية وتعزيز قدرتها التفاوضية للمشاركة فاعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وكذلك في مفاوضات الانضمام، قصد تشجيع الفرص وبناء وتطوير قدرات صادراتها من السلع والخدمات والسلع الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية تركز اللجنة على الحاجة إلى تعزيز المساعدة ومدّها بما يكفي من الموارد للاستجابة لهذه الاحتياجات، كما هي محددة في الفقرة ٤١ من إعلان الدوحة الوزاري.
- ٤ - وبالتالي تدعو اللجنة الأونكتاد إلى تعزيز تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المستفيدة المحتملة في مجالات المفاوضات التجارية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتحليل السياسات العامة وتطويرها. وعند تقديم المساعدة، لا بد من مراعاة مصالح جميع البلدان النامية. ويجب أن تشمل مجالات التركيز، حسبما يطلب ذلك المستفيدون المحتملون، ما يلي: الزراعة؛ الخدمات؛ مسائل التنفيذ؛ قواعد منظمة التجارة العالمية؛ الوصول إلى الأسواق؛ التكامل الإقليمي؛ البيئة؛ المنافسة؛ التجارة والدين والتمويل؛ نقل التكنولوجيا. وبغية استغلال مجالات التآزر الممكنة وتفاذي الإزدواجية، فإن الأونكتاد مدعو إلى مواصلة التعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية والمؤسسات الإقليمية، عند الاقتضاء مع مراعاة قدرتها في مجال الإدارة. ولدعم استراتيجيات تنمية البلدان المتلقية وتحقيق المنافع المنتظرة في الأجل الطويل، يجب أن ينسق تقديم المساعدة التقنية تنسيقاً جيداً وأن يرتب ترتيباً مناسباً.

- ٥- وتحت اللجنة جميع المانحين والبلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك على تزويد أمانة الأونكتاد بما يلزم من إمكانيات ومساعدة لتنفيذ الخطة المشار إليها أعلاه خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" ويجب ألا يتم التنفيذ العملي للخطة على حساب الموارد المخصصة للعمل الجاري، ويجب في المقابل استخدام مجالات التأزر الممكنة استخداماً كاملاً. ولا بد من مراعاة الآجال التي تم الاتفاق عليها في إعلان الدوحة الوزاري عند تنفيذ الخطة، من أجل تقديم المساعدة في الوقت المناسب.
- ٦- وترحب اللجنة بالتبرعات للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً.
- ٧- وتدعو اللجنة الأمين العام للأونكتاد إلى مواصلة مشاوراته مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية وفرادى الوفود بغية تحديد احتياجاتها العاجلة والأطول أجلاً. كما تدعو اللجنة الأمين العام للأونكتاد إلى مواصلة المشاورات مع المانحين المحتملين. ويجب أن تهدف العمليتان كلتاهما إلى تحسين الخطة.
- ٨- وتطلب اللجنة من أمانة الأونكتاد القيام بانتظام برصد التقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة من وجهة نظر مسائل التنمية والقيام، عند الطلب، بتقديم الدعم الفني لمختلف هيئات منظمة التجارة العالمية والأعضاء.
- ٩- وتوصي اللجنة مجلس التجارة والتنمية بأن يستعرض بانتظام التطورات والمسائل في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، التي تهم البلدان النامية بشكل خاص.
- ١٠- وترجو اللجنة من أمانة الأونكتاد تقديم تقرير إليها في دورتها المقبلة عن التقدم المحرز بهذا الخصوص.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١ - قال الأمين العام للأونكتاد إنه لدى تقييم نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة، ينبغي النظر بصفة خاصة في عنصرين من عناصر برنامج العمل لما بعد مؤتمر الدوحة، أولهما أن القضايا التي عرضتها البلدان النامية خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعقود في سياتل لا تزال مطروحة على بساط البحث ويمكن أن تشكل جزءاً من الحصيلة النهائية. أما العنصر الثاني فهو أنه يتعين إحراز تقدم فيما يتصل بالاهتمامات الرئيسية للبلدان النامية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري التالي لمنظمة التجارة العالمية.

٢ - وقد تضمن الإعلان الوزاري إشارات إلى المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية، كما أدرج فيه حكم يتعلق بالنظر في تثبيت تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية. وهذا النهج يعكس الاتجاه السابق حيث كان مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية يعتبر مفهوماً عفا عليه الزمن. وقد أدرجت ولايات تتعلق بأقل البلدان نمواً وبالاقتصادات الصغيرة باعتبارها من القضايا الأفقية لمفاوضات ما بعد مؤتمر الدوحة. وفي هذا الصدد، يجب تنفيذ العنصر التجاري للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ويجب إيلاء الاعتبار المناسب للقضايا التي أثّرت في المؤتمر الوزاري المعقود في زنجبار.

٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، استطاعت البلدان النامية أن تؤمن إدراج القضايا ذات الصلة في مجمل الإجراءات والتدابير التي تم تناولها في الدوحة، ويمكن توقع تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا المجال خلال عام ٢٠٠٢. كما حصلت البلدان النامية على نتيجة إيجابية من خلال الإعلان الوزاري بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبشأن الصحة العامة، وهذا يمثل أول خطوة في اتجاه ضمان ألا يتم تطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بطريقة تغفل الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. ومما يؤمل أن يكون في مقدور البلدان النامية أن تدرج في المفاوضات حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تلك القضايا التي تهمها، مثل حماية المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي. ومن النتائج الإيجابية الأخرى التي أسفر عنها مؤتمر الدوحة ما تمثل في الموافقة على التنازل فيما يخص المفاوضات بين بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وهناك نتائج إيجابية أخرى لصالح البلدان النامية تشمل إنشاء فريقين عاملين جديدين تابعين لمنظمة التجارة العالمية يعني أحدهما بقضايا التجارة والديون والتمويل، بينما يعني الآخر بنقل التكنولوجيا. وسوف يساعد هذان الفريقان في دراسة الروابط بين القواعد التجارية والآثار على التنمية، وسيكون الأونكتاد مستعداً لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة بفعالية في هذا النقاش الجديد. ولقد اتسع نطاق جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وينبغي أن يحدد من البداية المضمون الإنمائي للقضايا الجديدة.

٤- وفيما يتعلق بحاجة البلدان إلى حيز على صعيد السياسة العامة لوضع استراتيجيات التنمية الوطنية، أشار إلى أهمية تحديد الممارسات المانعة للمنافسة والتي تحول دون تمكن البلدان النامية من تصدير سلعها وخدماتها وتضعف الطاقة الإنتاجية لشركاتها. ويؤدي تعزيز دور المستهلكين إلى المساعدة في تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية والتعجيل في تنميتها. وفي هذا الصدد، أبرز أهمية اجتماع للخبراء عقد في عام ٢٠٠١ وتم فيه تسليط الضوء على الروابط القائمة بين سياسة المستهلك والقدرة التنافسية والتنمية.

٥- ورحب بإدراج القواعد التجارية المتعلقة بالاتفاقات التجارية الإقليمية في برنامج عمل الدوحة وشدد على الدور الهام المطلوب من الأونكتاد أن يؤديه من أجل دعم البلدان النامية في إدارة المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف المتزامنة.

٦- ولاحظ أن الإعلان الوزاري ينص على إجراء مفاوضات بشأن بعض القضايا التجارية والبيئية ويسلم بالحاجة إلى بناء القدرات في هذا المجال.

٧- وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، قال إن الإطار الزمني الذي حدد في الدوحة ضيق جدا. وقد قدمت البلدان النامية مقترحات بشأن عدة مجالات في قطاع الخدمات، ولكن مساهمتها في المفاوضات كان يمكن أن تكون أكثر فعالية لو أنها حصلت على استجابة أكبر لاحتياجاتها لبناء القدرات في هذا المجال. وفي هذا الخصوص، أشار إلى اجتماع الخبراء الناجح الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن التجارة الدولية في مجال خدمات الطاقة.

٨- وفي قطاع الزراعة، قال إن إعلان الدوحة يشتمل على ولاية طموحة لمواصلة عملية الإصلاح ويتضمن قواعد جديدة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية. ومن شأن هذا أن يتيح فرصة لتكييف الاتفاق المتعلق بالزراعة مع الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في هذا القطاع البالغ الأهمية.

٩- وأضاف قائلا إن الأونكتاد ما برح يعمل بكل نشاط على دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك في سياق عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأوضح أن إعلان الدوحة يأخذ في الاعتبار مصالح تلك البلدان، ولكن قضية تيسير انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية وطرائق مشاركة البلدان المنضمة في المفاوضات تحتاج إلى معالجة وتعريف.

١٠- وفي ختام كلمته في هذا الخصوص، قال إن حصيلة مؤتمر الدوحة تنطوي على إمكانات التوصل إلى مضمون إنمائي كبير في نهاية عملية التفاوض. وأوضح أنه لا يمكن تحقيق أي مكسب مسبقا ولكن الفرصة لتحقيق ذلك متاحة. ويتعين على البلدان النامية، لكي تعزز قدرتها التفاوضية إلى أقصى حد وتزيد من المكاسب التي يمكن أن تحققها، أن تحدد أهدافا واضحة وأن تقوم بصياغة مقترحات من شأنها أن تساعد في تنفيذ استراتيجيات إنمائية فعالة. وقد أجريت مشاورات مع المستفيدين المحتملين من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد، وتم اختيار

المواضيع ذات الأولوية في مجال التعاون التقني وذلك من أجل مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات الجديدة. إلا أن القدرة على تذليل قيود التوريد تمثل، بالنسبة لجميع البلدان النامية، العنصر الرئيسي الذي يحدد نوعية مشاركتها في النظام التجاري ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص الناشئة عن المفاوضات التجارية. وسيشكل مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي سيعقد في جنوب أفريقيا عنصرين حاسمين ضمن إطار دولي واسع. وسينظر في إطار العملية التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر التي ستبدأ في منتصف عام ٢٠٠٢ في مختلف العناصر التي تفضي إلى تعزيز القدرة التنافسية في البلدان النامية.

١١ - وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية في سياق عملية المفاوضات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، قال إن أمانة الأونكتاد قد وضعت خطة لبناء القدرات والتعاون التقني تتسم بخمس سمات رئيسية: فهي مصممة على أساس الطلبات المقدمة من البلدان النامية؛ وهي تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إجراء مفاوضات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف؛ وهي مكيفة مع الأوضاع المحددة للمستفيدين بحيث تتلاءم مع الاحتياجات والأولويات المحلية؛ وهي تستجيب للاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل للبلدان النامية - ومن ذلك مثلاً أن العمل على تلبية الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة لأغراض المفاوضات الجارية بشأن الزراعة والخدمات يجب أن يسير بموازاة العمل على بناء القدرات من أجل تقييم عملية ما بعد مؤتمر الدوحة من منظور التنمية؛ وهي أخيراً خطة لم يتم تصورها بمعزل عن الآخرين - بل إن المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد يجب أن تقدم بالتعاون مع وكالات أخرى تعتبر منظمة التجارة العالمية الشريك الأول من بينها.

١٢ - وأضاف قائلاً إن خطة بناء القدرات والتعاون التقني هي خطة طموحة لأنها تعبر عن الاحتياجات الملحة والحقيقية والمعقدة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحت البلدان على تناول هذه الخطة بجدية من أجل الاستجابة للطلبات المقدمة من البلدان المعنية وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها.

١٣ - وقالت ممثلة سري لانكا التي تحدثت بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين إن هناك تغيرات عميقة تحدث حالياً في النظام التجاري العالمي. وقد شهد المؤتمر الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة بداية عملية سيكون لها تأثير عميق على البلدان النامية. وفي هذا السياق، قالت إن دور الأونكتاد ولجانه يكتسب أهمية جديدة.

١٤ - وأضافت قائلة إن أنشطة المساعدة التقنية المحددة من قبل الأونكتاد على أساس المشاورات مع الدول الأعضاء تتسم بأهمية بالغة، وإن مجموعتها تتطلع إلى دعم الأمانة فيما تجريه من اتصالات مع الجهات المانحة المحتملة. وأوضحت أن مجموعتها تشاطر الأمين العام للأونكتاد آراءه حول أهمية تحديد الآثار الإنمائية التي ستترتب على المفاوضات التجارية القادمة المتعددة الأطراف وحول مختلف الخيارات التي ستنظر فيها البلدان النامية أثناء الأعمال التحضيرية.

١٥- وأشارت إلى أن من الجوانب الهامة الأخرى للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد ما يتمثل في الدعم الذي يقدمه فيما يتعلق بإقامة الروابط بين مختلف المواضيع المدرجة على جدول أعمال التجارة ومساعدة البلدان النامية في تقييم هذه الروابط.

١٦- وتابعت قائلة إن المواضيع الجديدة المدرجة على جدول أعمال ما بعد مؤتمر الدوحة تتصل بقضايا التجارة والديون والتمويل ونقل التكنولوجيا. وفي حين يمكن للأونكتاد أن يقدم الدعم ذا الصلة في تناول هذه القضايا، فإن معالجة المواضيع المتصلة بالوصول إلى الأسواق والزراعة والخدمات ينبغي أن تظل تؤدي دورا بارزا في أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالمفاوضات التجارية.

١٧- وقالت إن مجموعتها تعيد تأكيد ثقتها باستعداد البلدان المتقدمة لزيادة الموارد لأغراض المساعدة التقنية، وهي تأمل أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته المعقودة في الدوحة من أجل تزويد البلدان النامية بما تحتاج إليه من دعم من أجل المشاركة على نحو معقول في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى أن ولاية الأونكتاد ونهجها يركزان على الاحتياجات الإنمائية، فإن للأونكتاد دورا رئيسيا ينبغي أن يؤديه في هذا الصدد.

١٨- وتحدث ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نموا، فرحب بخطة الأونكتاد للمساعدة التقنية وحث البلدان المانحة على توفير التمويل من أجل تنفيذها الفعال. وأضاف أنه يمكن توجيه المساهمات لبناء القدرات التفاوضية نحو الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نموا. ومضى قائلا إن مسألة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا. فمنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية أضيف بعد جديد إلى المعالجة المتعددة الأطراف للتجارة. ومنظمة التجارة العالمية معنية بوضع القوانين وتسوية المنازعات، في حين أن الأونكتاد معني بتقديم المعلومات ذات الصلة بالسياسات العامة وإدخال المنظور الإنمائي. ولا بد أن يكون الأونكتاد مركز فكر ومشورة إذا ما أريد له أن يكون مفيدا حقا.

١٩- وهناك جانبان من جوانب التجارة يعتبران أساسيين لأقل البلدان نموا - تنوع إنتاج هذه البلدان وقاعدة صادراتها، والحصول على فرص حقيقية للوصول إلى الأسواق بعد إزالة جميع الحواجز التعريفية وغير التعريفية. أما فيما يتعلق بمسألة تعزيز قدرات الإنتاج والتصدير في البلدان النامية فيما يتصل بالزراعة والمنتجات الغذائية، فتظل الزراعة في صلب العديد من اقتصادات أقل البلدان نموا، لكن شروط الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الناشئة في أقل البلدان نموا قد تردت، في حين ظلت الأسعار على الأسواق العالمية والزراعية وأسواق السلع الأساسية الأولية متقلبة وآخذة في الهبوط، وظلت الإعانات تقدم في البلدان المتقدمة للمنتجات والصادرات الزراعية، واستمر تطبيق الحدود القصوى للتعريفات الجمركية على منتجات أقل البلدان نموا. وعلى الأونكتاد أن يقوم بتقييم مستفيض لهذه المسائل، ذلك أنها تتصل بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية العضوية، ما زالت أقل البلدان نموا تواجه قيودا حادة بذلك الخصوص، ولكن

تطبيق مخططات نظام الأفضليات المعمم يمكن أن يساعد بهذا الخصوص، ولا بد من النظر في هذه المسألة. كما ولا بد من النظر في المساهمة المحتملة للتكنولوجيات الجديدة.

٢٠- ومسألة خدمات الطاقة في التجارة الدولية حاسمة الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما مسائل الحصول على إمدادات الطاقة التي تحتاجها هذه البلدان من أجل النمو ومن أجل المشاركة الفعالة في تجارة خدمات الطاقة. وبخصوص مسائل مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة، والتنمية، تعد هذه المجالات حيوية الأهمية لأقل البلدان نمواً. والأمر يتطلب المزيد من الأونكتاد من حيث التقدم باقتراحات محددة وإسداء مشورة خاصة بالسياسات العامة لبلدان معينة.

٢١- وتحدث ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن نتائج الدوحة الإيجابية وآثارها على عمل الأونكتاد تجل عن المغالاة في تقديرها. وقد أوضح ذلك أمين عام الأونكتاد بإسهاب في ملاحظاته الاستهلاكية التي تشكل أساساً جيداً لمواصلة عمل اللجنة.

٢٢- وقال ممثل الجماعة الأوروبية إن هدفاً من الأهداف الأساسية في فترة التحضير لمؤتمر الدوحة الوزاري قد كان العمل من أجل تحسين إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. وإنه لمن المنصف القول بأن هذا الهدف لم يدرج في برنامج التنمية المنبثق عن الدوحة. فعلى المتفاوضين الآن مواجهة ذلك التحدي.

٢٣- ولقد أدرجت ولاية واضحة فيما يتعلق بالتنمية في كل مجال تقريباً من المجالات التي ستعمل بشأنها منظمة التجارة العالمية أو ستتفاوض فيها في الأعوام الثلاثة المقبلة. ولقد تعهدت الجماعة الأوروبية بوضوح بمد البلدان النامية بالمساعدة والدعم المناسبين لضمان أن تستمد هذه البلدان أقصى قدر من المنافع من أي صفقة يتم التفاوض فيها في برنامج التنمية المنبثق عن الدوحة.

٢٤- والجماعة الأوروبية متعهدة أيضاً بتحسين وتعزيز أنشطتها القائمة في مجال المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات. وستكون الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أكبر المانحين للصندوق الاستثماري. وإضافة إلى التمويل، تبحث الجماعة الأوروبية في سبل زيادة التعاون والتآزر بين المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمؤسسات الدولية النشطة في هذا الميدان، وذلك بغية تقديم المساعدة بأكثر الطرق فعالية بما يتمشى وأولويات المتلقين والأهداف المحددة في برنامج التنمية المنبثق عن الدوحة.

٢٥- وفي الدوحة، أحرز تقدم في جميع المجالات التي تهم البلدان النامية، من حيث الجوهر وسير الأمور. وشملت هذه المجالات الوصول إلى الأسواق، والزراعة، والتعريفات الصناعية، والحدود القصوى للتعريفات الجمركية، والتعهد القوي، فيما يتصل بالقواعد، بتحسين وإعمال الأحكام القائمة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، وتعزيز قدرتها الإجمالية على المشاركة في المفاوضات، وتحسين النتائج. وقد اتخذت أيضاً مقررات بشأن

التنفيذ شملت ٤٠ موضوعا يهتم البلدان النامية ومقررا حاسما فيما يتعلق بالاتفاق بشأن جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والوصول إلى الأدوية (وإن لم يكن ذلك يشكل جزءا من عملية التفاوض). وقال إنه يرى أن من المنصف القول إن مصالح البلدان النامية لم يتم أبدا من قبل تناولها بهذه الشمولية داخل منظمة التجارة العالمية/الغات.

٢٦- وقد أضيف بند جديد هو البند ٧ إلى جدول أعمال اللجنة لمناقشة مضاعفات نتائج الدوحة على عمل اللجنة على وجه التحديد. وبالإضافة إلى ذلك فإن بنود جدول الأعمال ٣ و ٤ و ٥ كلها لها صلة مباشرة بالولايات المتفق عليها في الدوحة وبالمناقشات بشأن التنمية المستدامة، وتيسير الوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات المراعية للبيئة، والمفاوضات الزراعية، والولاية بشأن التعريفات غير الزراعية. ويجب أن تجرى هذه المناقشات في اللجنة مع المراعاة الكاملة لنتائج الدوحة. والاتحاد الأوروبي يعتقد الآن أكثر من أي وقت مضى أن الأونكتاد له دور داعم هام في إعداد البلدان النامية للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية.

٢٧- وتحدث ممثل أوغندا باسم المجموعة الأفريقية فأعرب عن تقدير المجموعة للدعم المقدم من الأونكتاد للأعمال التحضيرية لمؤتمر الدوحة الوزاري. ورحب بخطة الأونكتاد لبناء القدرات والمساعدة التقنية في مرحلة ما بعد الدوحة، وناشد الشركاء من البلدان المتقدمة تقديم الموارد الإضافية لتنفيذها. وأكد على جدوى عمل الأونكتاد في دعم البلدان النامية في مواجهة التحديات التي يطرحها برنامج العمل الجديد المتفق عليه في الدوحة. والإطار الزمني المحدد للمفاوضات في الزراعة والخدمات ضيق، وتحتاج البلدان الأفريقية إلى التأهب بسرعة للمشاركة فيها بفعالية. وشدد أيضا على الحاجة إلى دعم على المستوى القطري وخاص ببلدان محددة، بما في ذلك دعم استنباط إطار مؤسسي وبنية للمفاوضات التجارية، قصد إدراج صانعي السياسات في الاتجاه السائد للمفاوضات. وبذلك الخصوص أوصى الأونكتاد بمواصلة تقديم الدعم للبلدان الأفريقية من خلال برنامج الدبلوماسية التجارية والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وأخيرا ذكر بأن اجتماعات الخبراء الثلاثة التي عقدت في عام ٢٠٠١ قد تناولت مسائل وثيقة الصلة ببلدان المنطقة الأفريقية، وشكر الأونكتاد على تنظيم مثل هذه الاجتماعات المفيدة.

٢٨- وتحدث ممثل باراغواي باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فأعرب عن تقدير مجموعته لاجتماعات الخبراء الثلاثة التي عقدت في عام ٢٠٠١. وأكد الأهمية الحاسمة التي تكتسيها الزراعة بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وقال إن اجتماع الخبراء بشأن المنتجات الزراعية المفضلة من الناحية البيئية قد تقدم باقتراحات لبلدان المنطقة حول كيفية الاستفادة من منافذ السوق القائمة لتصدير منتجاتها الزراعية. ولقد كان اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة عملية مفيدة شاركت فيها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مشاركة نشطة جدا. ولقد ساعدت المناقشات التي دارت في اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة، فيما يتصل بمقترحات

التفاوض التي تم التقدم بها في منظمة التجارة العالمية، البلدان على تحسين فهم المسائل المطروحة والاستعداد لمفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وأخيرا تناول اجتماع الخبراء المعني بمصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة، والتنمية، موضوعا هاما، بما أنه كان ولا بد من التوفيق بين مصالح المستهلكين ومصالح المنتجين.

٢٩- وأبدى ممثل باراغواي تأييده الكامل لخطة بناء القدرات والتعاون التقني التي قدمها أمين عام الأونكتاد. وقال إن الخطة تتضمن ثلاثة جوانب حيوية لتمكين البلدان النامية من المشاركة بشكل فعال في برنامج عمل الدوحة، ألا وهي تحليل السياسات العامة، وبناء قدرات الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية.

٣٠- وستمكن الخطة الأونكتاد من تقديم الدعم للبلدان النامية في البعض من مجالات التجارة الرئيسية مثل الزراعة، والخدمات، والمسائل ذات الصلة بالتنفيذ، والوصول إلى الأسواق، والبيئة، والمنافسة. وتعد الزراعة مجالا من المجالات الهامة بالنسبة للبلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وهذه البلدان تأمل التوصل، بدعم من الأونكتاد، إلى تحقيق المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق لمنتجاتها، والقضاء على إعانات التصدير وتدابير الدعم المحلية التي لها تأثير ضار على التجارة. وفي قطاع الخدمات، يمكن أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تقييم تطور تجارة الخدمات منذ اختتام جولة أوروغواي، وتأثير التحرير على اقتصاداتها، وكذلك تحديد قطاعات الخدمات التي تهمها بشكل خاص.

٣١- وكان ولا بد من أن تتضمن المفاوضات التجارية التي أطلقت في الدوحة تعهدا واضحا بالتنمية، بما يعني أن جميع البلدان ستمكن من لعب دور في المفاوضات، وأن خواص كل بلد من البلدان سيتم الاعتراف بها، وأن مصالح أي بلد من البلدان لن تكون لها الغلبة على مصالح غيره من البلدان.

٣٢- وسلم ممثل الصين بأن اجتماعات الخبراء التي عقدت على مدى العام الماضي أفضت إلى مناقشات مثمرة. وقد تميزت هذه الاجتماعات بمناقشات خبراء صريحة ومستفيضة انبثق عنها مقترحات إيجابية وبناءة. ومن الأهمية بمكان أن تنظر اللجنة بما فيه الكفاية في رأي الخبراء بما ييسر انعكاس الأهمية الكاملة لمناقشتهم في عمل اللجنة.

٣٣- وفي سياق توسع العولمة، تواجه البلدان النامية تحديات متزايدة فيما يتصل بتحقيق أهدافها الإنمائية. فالتعاون الدولي ضروري بناء على ذلك لدعم البلدان النامية وضمان نموها المستدام. ويحتاج الأمر إلى فهم أعمق وأشمل لتبين كيف يمكن للبلدان النامية أن تزيد مشاركتها في الاقتصاد العالمي، وكيف يمكنها أن تشارك بمزيد من الفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وبهذا الخصوص فإن المناقشات حول أنشطة الأونكتاد المقترحة لفترة ما بعد الدوحة، بما في ذلك المساعدة التقنية، باللغة الأهمية والضرورة بالنسبة للبلدان النامية.

٣٤- شكر ممثل بوليفيا الأمين العام للأونكتاد على الخطة المقترحة لبناء القدرات والتعاون التقني دعماً لمشاركة البلدان النامية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية في مرحلة ما بعد الدوحة. وتأمل بلدان جماعة الإنديز في أن يحصل هذا الاقتراح على التمويل اللازم بسرعة كي يمكن وضعه موضع التنفيذ.

٣٥- وأعرب ممثل الجمهورية الدومينيكية عن تأييده للخطة الطموحة التي قدمها الأمين العام للأونكتاد بشأن بناء القدرات والتعاون التقني. وأبرزت هذه الخطة ثلاث قضايا رئيسية هي: التجارة والبيئة، وسياسة المنافسة، والاستثمار والتجارة. وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة، يتعين توضيح جدول الأعمال الإيجابي للبلدان النامية. وفي مجال سياسة المنافسة، من المهم جدا اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لتقليل النقص في الأطر المؤسسية والقانونية بغية وضع سياسات فعالة في مجال سياسة المنافسة. وعلى صعيد الاستثمار والتجارة في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يوجد شعور بالقلق إزاء ضرورة توضيح الصلات والعقبات القائمة في نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار. فهذا التوضيح من شأنه أن يمكن أعضاء المجموعة من تحديد موقفهم تحديداً أفضل في أثناء التفاوض في منظمة التجارة العالمية.

٣٦- وقال ممثل بوروندي إنه ينبغي للأونكتاد أن يشارك مشاركة كاملة في تنفيذ القرار الوزاري الصادر في الدوحة. ودعا المانحين، لا سيما البلدان متقدمة النمو، إلى زيادة دعمهم المالي لمنظمات دولية مثل الأونكتاد بهدف مساعدة البلدان الأفريقية على المشاركة مشاركة فعالة في جدول أعمال الدوحة التجاري. ورأى أن مبلغ ١٥ مليون فرنك سويسري الذي اقترحه المانحون في منظمة التجارة العالمية لا يكفي لتلبية حاجات البلدان النامية.

٣٧- وتكلم ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد أن ينطلق من ولايته الواردة في خطة عمل بانكوك وأن يواصل تقديم دعم حاسم ومركز في أثناء مفاوضات ما بعد الدوحة. وفي هذا الصدد، ينبغي لاجتماعات الخبراء التي تعقد في السنة القادمة أن تتناول مسائل قيد التفاوض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمفاوضات بشأن التجارة والبيئة التي تبدأ قريباً، وكذلك للصلات بالمفاوضات في مجالات أخرى مثل الزراعة. وأثنى على الأمين العام للأونكتاد لإعداده خطة مفصلة قائمة على أساس الطلب للمساعدة في برنامج عمل الدوحة. وقال إن المجموعة تحت الحكومات والمنظمات المانحة على إيلاء أولوية للأونكتاد في تنفيذ الالتزامات التي أخذها الوزراء على عاتقهم في إعلان الدوحة لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. والمساعدة التي يقدمها الأونكتاد فريدة من نوعها من حيث عدم استرشادها بأية أيديولوجية محددة وعدم خضوعها لأية شروط. أما أثر برنامج عمل الدوحة في التنمية فيعتمد على مدى توفير الموارد الإضافية، لا سيما للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد.

٣٨- تضاعفت القيمة الإجمالية للتجارة الزراعية ٧,٥ مرات، ولكن حصة البلدان النامية في أسواقها التقليدية للسلع الاستهلاكية هبطت في الوقت ذاته بنسبة الخمس منذ السبعينات، ولم يستفد إلا عدد قليل من البلدان النامية من ازدياد منتجات القيمة المضافة المرتفعة مثل الزيوت النباتية، والسّمك، والخضار، والأزهار المقطوفة، والدواجن. أما ازدياد اختراق الواردات للبلدان النامية، لا سيما الواردات من المنتجين الزراعيين في البلدان المتقدمة النمو، فقد أدى إلى تدهور كبير في الميزان التجاري للبلدان النامية من حيث المنتجات الزراعية، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وأدت التغيرات الأخيرة في بنى أسواق المنتجات الزراعية إلى عدد من القيود الجديدة على الإنتاج والتصدير في البلدان النامية. ومن هذه القيود محدودية المهارات الإدارية، وارتفاع كلفة المدخلات وتوريدها توريداً غير ملائم، والشروط الجديدة المتعلقة بنوعية المنتج، وأنشطة البحث والتطوير غير الكافية ونقل التكنولوجيا، والتطوير البطيء للمنتجات الجديدة، وقلة التمويل والتنظيم، والصعوبات التي تواجه الهياكل الأساسية.

٣٩- وأشار إلى توصية الخبراء التي تدعو الأونكتاد إلى القيام، عن طريق التعاون مع منظمات أخرى، بوضع تحليلات واستراتيجيات للسوق ونشرها بوسائل منها الوسائل الإلكترونية، والتي تدعو الأونكتاد إلى الاضطلاع ببحوث وتعزيز الحوار في مجال السياسة العامة بشأن التجارة الزراعية. وفي معرض الإشارة إلى المشروع المسمى "بناء القدرات من أجل التنوع والتطوير على أساس السلع"، ذكر أن الحاجات التي أعربت عنها حلقات العمل التي نظمت في إطار ذلك المشروع هي حاجات تتصل في معظمها اتصالاً وثيقاً بتوصيات الخبراء. أما التنفيذ على الصعيد القطري فهو أمر حاسم، ومن الضروري توفير الموارد لذلك الغرض. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن توصيات الخبراء تشكل أساساً ممتازاً لأعمال اللجنة، ولا بد من تحويل هذه التوصيات إلى استنتاجات متفق عليها بشأن العمل في مجال السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وبشأن عمل الأونكتاد.

٤٠- وقال إن المجموعة مهتمة باستكشاف فرص في الأسواق للمنتجات المتخصصة والمنتجات المستحسنة بيئياً، ومهتمة بالتغلب على ما يتصل بذلك من قيود. وأيد توصيات الخبراء مشدداً في ذلك بخاصة على مسائل تخفيض تكاليف الاعتماد، لا سيما في حالة صغار المنتجين ومعادلة المعايير، وشفافية وبساطة إجراءات الاستيراد. وأعرب عن الأمل في أن يقوم الأونكتاد بدور هام في تعزيز التنفيذ الفعال للتوصيات، لا سيما التوصيات المتعلقة بالتعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك تصميم سياسات ترمي إلى زيادة الإنتاجية والقدرات التصديرية في البلدان النامية.

٤١- أما بصدد قطاع الطاقة الذي يمكن أن يساهم مساهمة عظيمة في النمو الاقتصادي، فقد أكد أن محدودية فرص الحصول على الطاقة في السوق التجارية تهدد آفاق التنمية وتشكل سبباً رئيسياً من أسباب المخاطر البيئية والصحية. وقدرة البلدان على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة تعتمد على الاستثمار استثماراً مناسباً في البحث

والتطوير. وقامت خدمات الطاقة بدور حاسم في توفير فرص الحصول على الطاقة بكفاءة دعماً للتنمية. وفي هذا القطاع، فإن الحواجز التي تعترض سبيل البلدان النامية تشمل عدم وجود استراتيجيات وطنية/إقليمية واضحة، والحاجة إلى مقادير كبيرة من رأس المال وقلة الموارد المالية، وتركز الخبرة الفنية والتكنولوجيا، وعدم وجود أطر تنظيمية، وعدم الاستقرار السياسي. وأشار إلى ضيق الوقت لإجراء مفاوضات بشأن الخدمات، وإلى أهمية هذه المفاوضات في ضوء الصلة الوثيقة بين قطاع الطاقة والتنمية. وينبغي للبلدان النامية الغنية في الطاقة أن تستفيد من هذه المفاوضات كفرصة لمحاولة تأمين قدرات محلية في مجال خدمات الطاقة. أما بالنسبة إلى البلدان النامية الأخرى، فإن المفاوضات في منظمة التجارة العالمية قد تساعد في تحسين إدارة الطاقة وتوزيعها. وبما أن الأونكتاد هو المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة العاملة بصدد هذه المسألة، فإن من المأمول فيه أن تمنح اللجنة أمانة الأونكتاد الولاية للاضطلاع بأنشطة ترمي إلى '١' فهم المسائل القائمة فهما أفضل، '٢' وتبادل الخبرات، '٣' والقيام بأنشطة لبناء القدرات.

٤٢- وفي مجال المنافسة، تشعر مجموعة الـ ٧٧ والصين بالقلق إزاء ما يترتب على العولمة والتحرير من آثار في القدرة التنافسية للبلدان النامية وشركاتها. ورحب بنتيجة اجتماع الخبراء بشأن مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة، والتنمية، هذا الاجتماع الذي أوضح الصلات بين حماية المستهلك، وسياسة المنافسة، والقدرة التنافسية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل إعادة النظر في هذه المسألة وأن يشدد التركيز على مجالات مثل تنظيم الخدمات العامة، والمعاملات عبر الحدود، والغش عبر الحدود، والتجارة الإلكترونية.

الفصل الثالث

الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: طرق تدعيم الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة، مثل المنتجات المفضلة بيئيا

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤٣ - كان معروضا على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بطرق تدعيم الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة، مثل المنتجات المفضلة بيئيا" (TD/B/COM.1/41)؛

"مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/45)؛

٤٤ - تكلم الموظف المسؤول عن إدارة فرع السلع الأساسية، شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، فقال إن الخبراء لفتوا الانتباه إلى أداء البلدان النامية غير الناجح نسبيا، مع بعض استثناءات بارزة، في أسواق العالم الزراعية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. وقال إن ثمة اختراقا متزايدا للسلع المستوردة في البلدان النامية، ولا سيما من سلع المنتجين في البلدان المتقدمة، مما أدى إلى تدهور كبير في الميزان التجاري للبلدان النامية فيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية، بما في ذلك المنتجات الغذائية. وتكلم عن المتطلبات الأساسية لتعزيز الإنتاج، وبخاصة القدرات التصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالزراعة والمنتجات الغذائية، فقال إن من الخطوات الحاسمة في هذا المجال إزالة الحواجز التجارية لدى البلدان المستوردة، مثل التعريفات العالية، والحصص وما تمثله من قيود، وزيادة المتصاعدة في التعريفات، والعمل بوجه خاص على إلغاء الإعانات. واستدرك قائلا إن النجاح في التجارة الدولية ليس مضمونا حتى وإن رفعت عنها القيود تماما. وقال إنه ينبغي للحكومات وقطاع الأعمال الاهتمام، بمساعدة من المجتمع الدولي، بتطبيق مجموعة كبيرة من التدابير والاستراتيجيات الأخرى. وقال إن هناك حاجة لهذه التدابير والاستراتيجيات حتى بعد إتاحة إمكانية "النفوذ إلى الأسواق"، إذ تظل هناك بعض المشاكل المتعلقة بـ "دخول السوق" فضلا عن القيود المتنوعة في جانب العرض. ويلاحظ فيما يتعلق بالمساعدة من المجتمع الدولي أن المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الزراعي شهدت تدهورا على مدى الأعوام العشرين الماضية.

٤٥ - وقال إن التغييرات التي طرأت مؤخرا على الهياكل السوقية أدت إلى عدد من القيود على الإنتاج والتصدير من البلدان النامية. فقد أدى رفع القيود عن القطاع الزراعي، في هذه البلدان، إلى تزايد أهمية دور

الشركات الأجنبية، وإلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المستوردة، وزيادة تعرض صغار المزارعين والشركات المحلية لخطر تقلب الأسعار. وعلى الصعيد الدولي، فقد أصبح من الصعب على كثير من منتجي البلدان النامية القليلي التكلفة أن ينفذوا إلى أسواق البلدان المتقدمة، وذلك بسبب التركيز المتنامي للتجارة وإيلاء مزيد من الاهتمام لنوعية المنتجات وللعلامات التجارية والتسويق، مما من شأنه تقليل أهمية فروق التكلفة. وقال إن نصيب منتجي البلدان النامية من القيمة المضافة شهد هو الآخر تدهورا فيما يتعلق بأسعار التجزئة للمواد الغذائية. وقال إن هناك قيودا شديدة على كثير من منتجي ومصدري البلدان النامية؛ وتتمثل هذه القيود في تغير مفهوم جودة المنتج، بما يشمل الإنتاج، والتجهيز والإمداد، والشواغل المتعلقة بسلامة المواد الغذائية، والمتطلبات البيئية، فضلا عن مجال تحديد العلامات التجارية، وما يتصل بذلك من عظم أهمية المعلومات وإيجاد روابط مع جهات الشراء. وقال إن هذه القيود تزداد شدة بسبب محدودية المهارات التقنية والإدارية وارتفاع أسعار المدخلات وعدم توافرها بشكل كاف ونقص التمويل.

٤٦- وقال إن الخبراء أوصوا باتباع عدد كبير من السياسات والإجراءات من أجل التركيز على تقديم الدعم لإنتاج سلع عالية القيمة المضافة، وإدخال تحسينات على النوعية وتطوير المشاركة في شبكات المؤسسات المتماثلة ذات القيمة العالية في العالم، كما أوصوا باضطلاع الحكومات بدور استباقي إيجابي. واهتمت التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي بمسألة تحرير التجارة الزراعية من القيود، وفضلا عن ذلك فقد دعت إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية، ولا سيما من أجل الوفاء بالمعايير ومتطلبات الجودة اللازمة لتحسين خدمات البحث والإرشاد.

٤٧- ووضعت قائمة زاحرة بالأفكار فيما يتعلق بعمل الأونكتاد. ومن بنود هذه القائمة مطالبة المشاريع النموذجية بتقديم المساعدة في وضع وتنفيذ برامج التنويع وخطط التمويل الابتكاري وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات تهتم أساسا بمجموعات منتقاة من المنتجات. وجاءت هذه التوصيات متفقة تماما مع النتائج التي توصلت إليها حلقات العمل الإقليمية الست التي نظمت في عام ٢٠٠١ في إطار مشروع بشأن التنويع والتطوير السلعي الأساسي. وفي هذا الإطار، واستجابة لطلبات البلدان المهتمة، تنظم في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ ثنائي حلقات عمل وطنية لبناء القدرات موضوعها الصادرات الزراعية وروابط التنمية، وجار طلب موارد من خارج الميزانية لإتمام تنفيذ توصيات حلقات العمل الإقليمية.

٤٨- وتكلم رئيس قسم التجارة والبيئة والتنمية عن موضوع "أسواق المنتجات المتخصصة، مثل المنتجات المفضلة بيئيا"، فقال إن الخبراء أعطوا اهتماما كبيرا للفرص التجارية المتعلقة بالمنتجات الزراعية العضوية. وقد حضرت الاجتماع مجموعة ممتازة من الخبراء عكفت على إجراء مناقشات مكثفة وقدمت توصيات هامة.

٤٩- وقال إن الخبراء لاحظوا أن من شأن زيادة الطلب على المنتجات الغذائية العضوية في الأسواق الدولية إتاحة فرص تجارية للبلدان النامية، فضلا عن تحقيق فوائد أخرى. وقال إن سوق المنتجات العضوية لا يزال صغيرا نسبيا، ولكنه ينمو بسرعة. وقال إن مركز التجارة الدولية (منظمة التجارة العالمية/الأونكتاد) يقدر مجموع قيمة

أسواق المنتجات العضوية في البلدان المتقدمة بما مقداره ١٧,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وذكر أن الخبراء أكدوا أيضا أن على البلدان النامية عبء التنافس في أسواق تشدد على شروط الجودة، وفي ظل أوضاع ضاغطة لإعطاء مزيد من الإعانات وإتاحة تدابير دعم أخرى، واحتمالات تغيير سقف الأسعار والأفضليات الممنوحة للأغذية المنتجة محليا.

٥٠- وقال إن من اللازم التغلب على عدة قيود إنتاجية وتصديرية للتمكن من الاستفادة من الفرص التجارية للمنتجات الزراعية العضوية من البلدان النامية. فبالإضافة إلى القيود الإنتاجية والتصديرية العامة التي تواجه القطاع الزراعي في البلدان النامية، يواجه منتجو ومصدرو المنتجات الزراعية العضوية مجموعة كبيرة محددة من القيود ذات الصلة بالإنتاج، والسياسات الحكومية، والبنية الأساسية، والنقل والمناولة، وتوافر المعلومات عن الأسواق، والتصديق.

٥١- وقد تعوق زراعة المنتجات العضوية والتصديق عليها عقبات من قبيل قلة المعرفة بنظم الزراعة العضوية؛ والتكاليف الإدارية؛ ومخاطر الأخذ بطرائق زراعية جديدة؛ وضعف البنية الأساسية؛ وعدم توافر التسهيلات السوقية؛ ومحدودية الحصول على رأس المال؛ وعدم القدرة على الإنتاج على نطاق كبير يحقق وفورات. وقال إن عددا من الخبراء لاحظوا أن كثرة عدد المعايير التي تضعها الهيئات الحكومية والخاصة، واختلاف شروط التصديق، وتعدد إجراءات الاستيراد، يمكن أن تخلق صعوبات معينة لمنتجي السلع العضوية في البلدان النامية، وبخاصة صغار الملاك.

٥٢- وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية المعلومات المتاحة عن الأسواق وقنوات التسويق يمكن أن تعطل تصدير المنتجات العضوية المصدق عليها. وأثيرت في اجتماع الخبراء حالات عديدة لزم فيها بيع المنتجات المصدق عليها القادمة من البلدان النامية كمنتجات تقليدية. وفيما يتعلق بالتصديق، ليس بوسع صغار الملاك في البلدان النامية تحمل تكلفة التفتيش والتصديق بصورة منتظمة. ومن ثم، ينبغي لأي نظام للتصديق ألا يستبعد إمكانية منح شهادات تصديق لمجموعات من صغار الملاك.

٥٣- وأقر الخبراء بوجود هذه القيود وأوصوا في الوقت نفسه بتبني نهج استباقية إزاء الزراعة العضوية التي يمكن بها تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وإنمائية للبلدان النامية. ولاحظ بعض الخبراء أن حصيلة الإنتاج تحت إدارة المزرعة العضوية قد تكون أقل من حصيلة الزراعة باستعمال المخصبات، إلا أن الحصيلة تميل إلى الارتفاع إذا قورنت بما يتحقق باتباع الممارسات الإدارية التقليدية. ومن ثم، فالزراعة العضوية تتيح فرصا، تكون تكلفتها في مقدور صغار الزراع، لتحسين كفاءة الزراعة وربحيتها.

٥٤- وأكد الخبراء أهمية وضع سياسات واضحة المعالم، تشمل الدعم المؤسسي وترويج الصادرات، لتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج والتصدير. وقال إن البلدان النامية بحاجة أيضا إلى النفاذ إلى الأسواق الدولية لكي تحقق منتجاتها العضوية الفوائد التي يمكن الحصول عليها من بيع المنتجات الزراعية العضوية. وقدم الخبراء عدة

توصيات إلى المجتمع الدولي شملت، مثلاً، تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في وضع معايير وطنية وإقليمية للمنتجات العضوية؛ وصوغ قواعد شفافة بسيطة لتنظيم الواردات من المنتجات العضوية؛ وتقديم المساعدة التقنية؛ وإتاحة الحوافز اللازمة لدعم عملية تطوير نظم الإنتاج العضوي في البلدان النامية. وقال إن الخبراء وضعوا أيضاً توصيات هدفها تقليل تكاليف منح شهادات التصديق لمنتجات الزراعات العضوية في البلدان النامية.

٥٥- وقال إن بإمكان الأونكتاد، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، مساعدة البلدان النامية في تحقيق فوائد تجارية وبيئية وإنمائية من واقع الأسواق المتنامية لمنتجات مختلفة، ومنها المنتجات العضوية والمنتجات الحرجية غير الخشبية وغيرها من المنتجات المفضلة بيئياً.

٥٦- وأعلن المتكلم عن عدد من الأحداث. فقال أولاً إن الأونكتاد يتعاون مع الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية وأمانة منظمة الأغذية والزراعة لتنظيم مؤتمر دولي معني بالمعايير وشروط التصديق للمنتجات الزراعية العضوية، في نورنبرغ في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي هذا الإطار، أوصى الخبراء بإيجاد نظام دولي للتنسيق، والاعتراف المتبادل، وتحقيق التكافؤ في الزراعة العضوية كوسيلة لتعظيم إمكانات البلدان النامية في مجالي الإنتاج والتصدير. ومن المزمع، ثانياً، أن تعقد، في إطار قوة العمل لبناء القدرات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية بالتجارة والبيئة والتنمية، حلقة عمل في بروكسل (٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢) لمناقشة جملة أمور، ومنها خيارات تعزيز القدرات الإنتاجية لدى البلدان النامية المهتمة وتعزيز الفرص التجارية لهذه المنتجات في الأسواق الدولية. وقال إن الأونكتاد يشعر بالامتنان للجنة الأوروبية (المدير العام لشؤون البيئة) لإتاحة الدعم المالي فضلاً عن امتنانه لأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لاستضافة حلقة العمل هذه في مقرها.

٥٧- وعرضت ممثلة كينيا، محدثة بصفتها رئيسة اجتماع الخبراء، نتائج الاجتماع. وقالت إنه كان من بين المشاركين في اجتماع الخبراء مسؤولون عن وضع السياسات، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون، وأوساط العمل التجاري (بما في ذلك هيئات التصديق ومنظمات المنتجين)، ومنظمات دولية، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.

٥٨- وتقدم الخبراء بتوصيات شاملة على الصعيد الوطني، وإلى المجتمع الدولي، وإلى الأونكتاد. وعبرت المتكلمة عن أملها في أن يكون بمقدور اللجنة أن تؤمن الموافقة على هذه التوصيات.

٥٩- وقالت إن الزراعة هي الركيزة الاقتصادية لمعظم البلدان النامية. فهي لا توفر مورد الرزق لغالبية السكان فحسب ولكنها تشكل أيضاً المصدر الرئيسي للمدخلات والعملة الأجنبية اللازمة للتنمية. وقالت إن أكثر من بليونين ونصف من البشر، معظمهم يعيش في البلدان النامية، يعتمدون في حياتهم على السلع الأساسية الأولية، وبخاصة السلع الزراعية.

٦٠- واستدركت قائلة إن نصيب البلدان النامية من أسواق السلع الأساسية التقليدية قد انخفض بمقدار الخمس تقريبا منذ مطلع السبعينات. ولم تستفد سوى بضعة بلدان نامية من ثمار تزايد المنتجات العالية القيمة المضافة، مثل الزيوت النباتية، والخضر، والأسماك، والزهور المعدة، والدواجن.

٦١- وأشار الخبراء إلى أهمية اتخاذ الحكومات تدابير حقيقية لدعم تطوير القطاع الزراعي، ولا سيما إنتاج السلع الغنية بالإمكانات. وقالت إن توصيات قد وضعت، من ثم، لإعداد نظام تجاري دولي داعم هدفه الدفاع عن المصالح الوطنية والمصالح التجارية لقطاع الأعمال دفاعا قويا لدى منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم إلى القطاع الزراعي.

٦٢- وفيما يتعلق بالتوصيات الاقتصادية والمؤسسية، أكد الخبراء أهمية اتخاذ تدابير مالية وتدابير أخرى، من قبيل جذب الاستثمار والاستعانة بالتكنولوجيات في ارتياد مجالات جديدة وإقامة هياكل قانونية ومؤسسية لأشكال جديدة من التمويل.

٦٣- ووضع الخبراء أيضا مجموعة كبيرة من التوصيات بشأن تعزيز فرص إنتاج وتجارة المنتجات المفضلة بيئيا، وبخاصة المنتجات الزراعية العضوية. وقالت إن الخبراء يدركون تماما أن أسواق المنتجات الزراعية العضوية لا تزال محدودة وتمثل في نسبتها، في معظم البلدان، أقل من ٢ في المائة من مجموع الطلب على المنتجات الغذائية. وهناك، مع ذلك، التقاء كبير في الآراء بشأن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية المحتملة للزراعة العضوية. وأشار الخبراء، في الوقت نفسه، إلى كثير من القيود الإنتاجية والتصديرية والمؤسسية التي يلزم التغلب عليها ووضعوا عددا من التوصيات لهذه الغاية.

٦٤- وفيما يتعلق بالتوصيات على الصعيد الوطني، أكد الخبراء أهمية وضع سياسات واضحة المعالم. وأوصوا بأن تضع الحكومات سياسات داعمة وبأن تلعب دورا استباقيا إيجابيا. وتعد التوصيات المقدمة في مجالات التوعية، والمعايير والبنية الأساسية لعملية التصديق، والحوافز، والدعم العلمي والتقني، وتطوير السوق، ذات فائدة همة للدول الأعضاء في الأونكتاد.

٦٥- ووجه الخبراء أيضا توصيات إلى المجتمع الدولي بدعم جهود البلدان النامية للاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للزراعة العضوية والتجارة بالمنتجات العضوية. وأكد خبراء كثيرون أن النفاذ إلى أسواق المنتجات الغذائية، بما فيها المنتجات العضوية، ذو أهمية كبيرة للمصدرين من البلدان النامية. ووضع الخبراء توصيات مفيدة هدفها التقليل من تكاليف منح شهادات التصديق لمنتجات السلع العضوية في البلدان النامية، ولا سيما عن طريق إقامة نظم تصديق محلية، وتشجيع منح شهادات التصديق لصغار الملاك، وتقليل تكاليف الاعتماد الدولي للمسؤولين عن إصدار شهادات التصديق في البلدان النامية.

٦٦- وأخيرا، فقد أوصى الخبراء بأن يسهم الأونكتاد، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، في تطوير قدرة

البلدان النامية في جانب العرض ومساعدتها في الاستفادة من الأسواق المتنامية المفتوحة للمنتجات العضوية والمنتجات الحرجية غير الخشبية، إلى جانب منتجات أخرى. ولاحظت المتكلمة مع الارتياح أن الأمانة، بعملها في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وكذلك السلع الأساسية، ما فتئت تعكف بنشاط على تيسير التدابير الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في التغلب على العوائق واستخلاص فوائد كثيرة من الأسواق المتنامية للمنتجات الزراعية العضوية.

٦٧- ولاحظت ممثلة **سري لانكا** التي تحدثت بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين** أن تزايد الطلب على المنتجات الزراعية العضوية، حسبما أوضحه الخبراء، يمكن أن يولد فرصا تجارية، بما في ذلك لصالح البلدان النامية. إلا أنه ينبغي تقييم تلك الفرص من منظور بعض الديناميات السوقية الأوسع. وأشارت إلى أمرين أولهما أن الحجم الحالي لقطاع الزراعة العضوية صغير، وثانيهما أن المنتجات من البلدان النامية ينبغي أن تكون قادرة على المنافسة في أسواق لها متطلبات صارمة فيما يتصل بجودة المنتجات، ويتزايد فيها الضغط من أجل الحصول على الإعانات وغير ذلك من تدابير الدعم، ولا تكون فيها علاوات الأسعار مؤكدة، وتفضل فيها السلع الغذائية المنتجة محليا. يضاف إلى ذلك أن هناك عدة قيود على الإنتاج والتصدير ينبغي معالجتها.

٦٨- وأضافت قائلة إنه يتعين على المنتجين والمصدرين في البلدان النامية، لكي يحصلوا على حصة أكبر من علاوات الأسعار، أن يضعوا استراتيجيات تسويق مناسبة، وأن يسعوا إلى إقامة المزيد من الروابط المباشرة مع تجار التجزئة في البلدان المستوردة، بما في ذلك من خلال التجارة الإلكترونية، وأن يعملوا على إقامة الشراكات.

٦٩- وفي البلدان النامية الآسيوية، لا يزال إنتاج المنتجات الزراعية العضوية المصدق عليها محدودا جدا. إلا أن هناك حصصا كبيرة من الأراضي الزراعية تخضع لأساليب الإنتاج التقليدية أو "البديلة". ويمكن تحويل هذه المناطق إلى مناطق للزراعة المصدق عليها، بشرط أن تكون الأسواق متوفرة وأن تظل تكاليف إصدار شهادات الاعتماد منخفضة. غير أن هذا يتطلب اعتماد سياسات على المستويين الوطني والمتعدد الأطراف.

٧٠- وأشارت إلى أن حلقة عمل بشأن مسألة الفقر والصادرات الزراعية قد عقدت في بانكوك في عام ٢٠٠١ وتولى تنظيمها الأونكتاد في إطار المشروع المتعلق بالتنوع والتنمية القائمة على السلع الأساسية. وقد صدر عن حلقة العمل هذه عدد من التوصيات التي تتطابق مع توصيات اجتماع الخبراء.

٧١- وشددت على أهمية القيام، سواء في المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية أو لدى صياغة برامج المساعدة، بمراعاة الدور الذي تؤديه الزراعة في توفير الأمن الغذائي وفرص العمل وفي التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية. كما رحبت بالجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في عملية ما بعد مؤتمر الدوحة.

٧٢- وتابعت قائلة إن المجموعة الآسيوية والصين تؤيدان توصيات اجتماع الخبراء وتوقعان أن يضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في ضمان تنفيذ هذه التوصيات على النحو المناسب عن طريق إبلائها الاهتمام الواجب في برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني وضمان متابعتها على النحو الملائم.

٧٣- كما حث المجتمع الدولي على أن ينظر بعناية في توصيات الخبراء. وقالت إنه يمكن للبلدان المتقدمة أن تنفذ عدة تدابير بهدف تشجيع الواردات من المنتجات العضوية من البلدان النامية. إذ يمكن لهذه البلدان أولاً أن تقدم معلومات عن المعايير واللوائح المتعلقة بالمنتجات العضوية، وعن الفرص المتاحة في الأسواق وغير ذلك من العوامل التي تهم المصدرين من البلدان النامية. ثانياً، يمكن للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن وكالات ترويج الواردات، أن تقدم مساعدة تقنية. ثالثاً، يمكن تيسير إمكانية الدخول إلى أسواق المنتجات الغذائية العضوية في هذه البلدان عن طريق تبسيط الشروط والإجراءات لصالح المنتجات المستوردة من البلدان النامية وتعزيز تطبيق مفهوم التكافؤ بين المعايير الوطنية للمنتجات العضوية.

٧٤- وقالت إن مجموعتها تؤيد التوصيات التي تهدف إلى خفض تكاليف إصدار شهادات التصديق لصالح منتجي المنتجات العضوية في البلدان النامية وذلك عن طريق (أ) إنشاء نظم محلية لإصدار شهادات التصديق، و(ب) تشجيع إصدار هذه الشهادات لصالح صغار المنتجين، و(ج) خفض تكاليف الاعتماد الدولي لمصدري هذه الشهادات في البلدان النامية.

٧٥- وأضافت قائلة إن المجموعة الآسيوية والصين ترحبان بالجهود التي تبذلها الأمانة لمساعدة البلدان النامية وتشددان على المشاريع المضطلع بها في الهند وفيت نام. كما أعربت عن تأييدها القوي لمشاريع الأونكتاد في مجال بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك في إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية.

٧٦- وأعرب ممثل الجماعة الأوروبية عن تأييده الكامل لمعظم التوصيات الصادرة عن الخبراء. وقال إن الجماعة الأوروبية تنتهج سياسة تقوم على تقديم الدعم من جانب واحد لزراعة وتجارة المنتجات الزراعية في البلدان النامية. وهذه السياسة تترجم إلى تدابير من قبيل نظام الأفضليات المعمم (الذي تم تحديده في نهاية عام ٢٠٠١) والاتفاقات المعقودة مع بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، فضلاً عن تدابير جديدة من قبيل مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" المتعلقة بإتاحة إمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

٧٧- وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تعزيز إنتاج المنتجات المفضلة بيئياً والاتجار بها، بما يتوافق مع تزايد الوعي بالحاجة إلى حماية البيئة. كما أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز إنتاج وتجارة المنتجات العضوية. وأعرب عن ترحيبه بالقرار الوزاري الذي اعتمد في الدوحة للتفاوض حول خفض أو إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية

أمام السلع والخدمات المفضلة بيئيا. ومن شأن هذا أن يسفر عن إتاحة فرص تجارية جديدة ينبغي للبلدان النامية أن تسعى إلى الاستفادة منها. وينبغي معالجة هذه المسألة على النحو المناسب في إطار برنامج عمل الأونكتاد.

٧٨- وشدد ممثل كينيا الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة الأفريقية على أهمية الزراعة بالنسبة للبلدان الأفريقية، حيث إنها تسهم بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة من النتائج المحلي الإجمالي وتوفر فرص العمل للأغلبية الساحقة من قوة العمل. وقال إن مجموعته تعتبر أن عكس بعض الاتجاهات، مثل الركود في تجارة المنتجات الزراعية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتراجع حصة البلدان النامية في الصادرات من السلع الأساسية، هو أمر أساسي بالنسبة للتنمية الاقتصادية لأفريقيا. كما شدد على أنه من المهم أن تعمل البلدان الأفريقية على تنويع صادراتها إلى منتجات تراعي اتجاهات الأسواق الدينامية وتضيف قيمة إلى صادراتها الزراعية. وأوضح أن التعاون الدولي ضروري من أجل وضع تدابير ترمي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على أساس طويل الأجل.

٧٩- وأشار إلى حلقات العمل التي تم تنظيمها في أفريقيا في إطار المشروع المتعلق بالتنوع والتنمية القائمة على السلع الأساسية فأوضح أن العديد من التوصيات الصادرة عن حلقات العمل هذه تتطابق مع التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء، وأعرب عن أمله بأن يولي الأونكتاد الاهتمام المناسب لهذه التوصيات لدى صياغة برامج المساعدة التقنية.

٨٠- وأشار إلى أنه لم يتم بعد تلمس الأثر الكامل للفرص التي تتمتع بها البلدان الأفريقية فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي، وأشار إلى وجود مشاكل في جانب العرض مثل تلك المشاكل الناشئة عن ضعف الهياكل الأساسية، وعدم كفاءة توريد الخدمات، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وقصور أنشطة البحث والتطوير. وقد كان لارتفاع مستوى الحماية لقطاع الزراعة في العديد من البلدان المتقدمة بطرق من بينها مثلا الحدود التعريفية القصوى، والقيود المفروضة على الحصص، وتصاعد التعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية، بما في ذلك المتطلبات الصحية ومتطلبات استيفاء المعايير، وقواعد المنشأ التقييدية، وسلاسل الاستيراد المعقدة، تأثير سلبي على الأسواق الزراعية العالمية، وهذا يمس بصورة مباشرة رفاهية الفقراء في البلدان المنخفضة الدخل.

٨١- وأضاف قائلا إن الجزء الأعظم من الإنتاج في العديد من البلدان الأفريقية مصدره المزارعون الذين يفتقرون إلى الموارد، ولكن الحاجة إلى إنتاج كميات كبيرة وارتفاع تكاليف إصدار شهادات التصديق من قبل الهيئات الدولية التي تصدر هذه الشهادات يثيران عقبات رئيسية أمام تحقيق كامل الفوائد التي ينطوي عليها إنتاج المنتجات العضوية. ولذلك فإن تعزيز إنتاج وعرض المنتجات ومعالجة مسألة ارتفاع تكاليف إصدار شهادات التصديق هما من التحديات الهامة. وقال إن المجموعة الأفريقية تقدر الجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد من أجل تحسين فرص إنتاج وتجارة السلع العضوية التي تنتجها البلدان النامية وتأمل بأن تستفيد من أنشطة التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات التي أوصى بها الخبراء.

٨٢- وقال ممثل المملكة العربية السعودية إن وزارة الزراعة في بلده تعمل على تنفيذ برنامج وطني بشأن الزراعة العضوية، وإن بلده قد استفاد كثيرا من الخبرة التي وفرتها كوستاريكا في اجتماع الخبراء. وأوضح أن الفكرة التي يقوم عليها البرنامج تتمثل في تعزيز ثقة المستهلك بالمنتجات التي لا تحتوي على مواد كيميائية، ولكنه لم يتم اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بإصدار شهادات التصديق. وأعرب عن ترحيبه بالدور الذي يضطلع به الأونكتاد في تشجيع إنتاج وتصدير المنتجات المفضلة بيئيا. كما شدد على أهمية سلامة الأغذية.

٨٣- وقال ممثل غينيا الاستوائية إن بلده يسعى بنشاط إلى تعزيز قدرته على تصدير المنتجات الزراعية والغذائية. وقد أنشأ، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامجا خاصا لتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عقد مؤتمر وطني من أجل التنمية الريفية والأمن الغذائي. وتم التوقيع على اتفاق تعاون بين بلدان الجنوب من أجل إتاحة التعاون التقني مع الخبراء الكوبيين. إلا أنه يلزم توفير دعم إضافي، وأعرب عن أمله بأن يستفيد بلده من برنامج المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد.

٨٤- وقالت ممثلة فنزويلا إن تبادل الأفكار في اجتماع الخبراء كان مفيدا جدا. وأوضحت أن من المسائل المثيرة للقلق أن البلدان النامية قد فقدت حصصا في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية وأنه يتعين عكس هذا الاتجاه. وأعربت عن تأييدها بصفة خاصة لما ورد في الفقرتين ٧ و ٨ من الملخص الذي أعدته رئيسة اجتماع الخبراء. وقالت إن فنزويلا تؤيد التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي وإلى الأونكتاد، ولا سيما ما يتصل منها بما يلي: (أ) إزالة الحواجز الحمائية التي تعترض التجارة؛ و(ب) تقديم الدعم للمنتجين في فهم المعايير والامتثال لها؛ و(ج) تقديم الدعم المالي والتقني لأغراض البحوث؛ و(د) تقديم المساعدة للبلدان النامية في بناء القدرات لأغراض وضع المعايير الوطنية والإقليمية الخاصة بالمنتجات المفضلة بيئيا؛ و(هـ) إجراء دراسات سوقية تتناول جوانب من قبيل إصدار شهادات التصديق وقواعد مراقبة الجودة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لخفض تكاليف إصدار شهادات التصديق، وبخاصة لصالح صغار المنتجين. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمواءمة المعايير والقواعد المتصلة بالزراعة العضوية. وينبغي للأونكتاد، بصفة خاصة، أن يواصل تعزيز قدرات البلدان النامية في هذه المجالات. وينبغي له أن يواصل عمله بشأن معايير المنتجات العضوية وأن يشجع على إجراء دراسات بشأن سبل ووسائل خفض تكاليف إصدار شهادات التصديق وإنشاء نظم تخفض فيها هذه التكاليف.

٨٥- وشدد ممثل موريشيوس على أن بلده يواجه المشاكل التي تواجه المصدرين الذين يصدرن سلعة أساسية واحدة والذين يعتمد إنتاجهم الزراعي وصادراتهم اعتمادا شديدا على سلعة واحدة أو سلعتين. وبينما تتوفر لبعض هؤلاء المصدرين الشروط اللازمة لتنويع إنتاجهم الزراعي، فإن الإمكانات المتوفرة لدى عدد منهم مقيدة بشدة لأسباب تتصل بحجم البلدان وتضاريسها وأوضاعها الزراعية - المناخية. ولذلك ينبغي معالجة أوضاع هذه البلدان من منظور خاص بها.

٨٦- وقال ممثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية إن الصندوق قد تعاون في الآونة الأخيرة مع الأونكتاد في عدة مجالات. ففيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد البيولوجية وكيفية تحسين الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية في

هذا المجال، يتولى الصندوق المشترك للسلع الأساسية تمويل مشروعات بهدف تعزيز الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية، مع مراعاة الواجبة للاعتبارات البيئية. وقال إن المشروع الأول المعنون "الاستخدام المستدام لإعادة تدوير غابات الأمازون من قبل جماعات السكان الأصليين" قد صمم بهدف تعزيز مشاركة جماعات السكان الأصليين في منطقة سيلفا سنترال في بيرو في المحافظة على النظم الإنتاجية لغاباتهم. أما المشروع الثاني المعنون "تجهيز المنيهوت على نطاق صغير والإدماج الرأسي لقطاع المنيهوت الفرعي في جنوب وشرق أفريقيا (المرحلة الأولى)" فيهدف إلى تنمية إمكانات توليد الدخل التي ينطوي عليها إنتاج المنيهوت كمحصول نقدي في جنوب وشرق أفريقيا، ولا سيما في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق ومدغشقر. وأخيرا، تم تنظيم "حلقة عمل بشأن السكر العضوي" بالتعاون مع المنظمة الدولية للسكر.

٨٧- ورحبت ممثلة ماليزيا بالنتائج التي أسفر عنها اجتماع الخبراء، وقالت إن هناك مشاكل تواجه أساسا على مستويين: المستوى الوطني والمستوى الدولي. وأوضحت أن البلدان النامية ينبغي أن تستفيد من التنفيذ الكامل لتوصيات الخبراء، رغم اعترافها بأنه قد يكون من الصعب تنفيذ بعض هذه التوصيات. وأعربت عن تقديرها للمساعدة المقدمة من الأونكتاد في المفاوضات المتعلقة بالزراعة. وقالت إن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في مجال الإحصاءات بشأن الالتزامات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق ستكون مفيدة جدا أيضا.

٨٨- وأعرب ممثل باراغواي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فنزويلا وماليزيا بشأن الدور الذي ينبغي للأونكتاد أن يؤديه فيما يتعلق بتوصيات الخبراء. واسترعى الاهتمام بصفة خاصة إلى الفقرة ٣ من الملخص الذي أعدته رئيسة الاجتماع فيما يتعلق بانخفاض حصة البلدان النامية في الأسواق التقليدية للسلع الأساسية والعلاقة المحتملة لهذا الانخفاض بالإعانات المقدمة لدعم المنتجات. وينبغي للأونكتاد أن يفكر في التدابير التي ينبغي له اتخاذها لدعم البلدان التي ترغب في الدخول بنجاح إلى الأسواق الزراعية الدولية. وقال إن بلده قد واجه صعوبات في الدخول إلى السوق العالمية لمنتجات الحليب والألبان وذلك بسبب الإعانات الكبيرة التي تقدمها البلدان المتقدمة لدعم المنتجين فيها.

٨٩- قالت ممثلة جامايكا إنها تدرك الأهمية الحاسمة للزراعة بالنسبة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية وسلطت الضوء على طائفة من التدابير والمبادرات الممكنة الموجهة نحو النمو والتنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية لذلك القطاع. وقالت إن بلادها بذلت جهودا لتطوير المنتجات "المتخصصة" مثل التوابل ومنتجات البستنة التي تستهدف أسواق التصدير، وقالت إنها ترحب وتؤيد التوصيات التي تقدم بها الخبراء. ومن بين طائفة المبادرات الوطنية المنبثقة عن اجتماع الخبراء قالت إنه ينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى التدابير الهادفة إلى اجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيات الجديدة وكذلك إلى تطوير أشكال جديدة ومبتكرة من التمويل. وهذه مسائل حاسمة لأن القدرة على اجتذاب الاستثمار تلعب دورا هاما في الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية المطلوبة من أجل المضي في تطوير هذا القطاع. وقالت إن شح الموارد يمثل عقبة رئيسية تعوق مواصلة تطوير القطاع الزراعي، ولذلك من الأهمية بمكان إيجاد أساليب جديدة ومبتكرة لتوفير الائتمان

الزراعي. وفضلا عن ذلك يستدعي الأمر تناول مسألة المعايير وذلك في السياق الوطني والمتعدد الأطراف. ومن المهم أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى تطوير معايير متكافئة وذلك بهدف تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق. وقالت إن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة التقنية في هذا المجال، لا لحضور اجتماعات هيئات وضع المعايير فحسب وإنما للمشاركة بصورة فعالة في استحداث هذه المعايير وتنفيذها.

٩٠- ومن المجالات التي تستحق الاهتمام في العامين المقبلين ذكرت: (أ) تحليل السياسات من أجل وضع سياسات وطنية لتشجيع النمو والتنمية في القطاع الزراعي وفي إنتاج المنتجات العضوية؛ (ب) تطوير الهيكل المؤسسي الضروري لتشجيع البحوث وتحسين البنية الأساسية المادية في قطاع الزراعة؛ (ج) المساعدة في تصميم وتنفيذ وتعزيز المعايير في القطاع الزراعي (الأمر الذي يتطلب تعاون الأونكتاد مع مختلف الهيئات التي تضع المعايير).

٩١- وسلط ممثل إثيوبيا الضوء على أن المساعدة الدولية الموجهة نحو القطاع الزراعي للبلدان النامية تضاءلت في السنوات الأخيرة. ولا يمكن بذلك بذل الجهود على المستوى الوطني دون تعزيز القدرات. وقال إنه من الممكن توجيه جهود بناء القدرات نحو تعزيز العمليات السليمة بيئيا. وذكر البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية من بين المجالات الأخرى ذات الأولوية في سبيل بناء القدرات. وقال إنه يمكن حفز الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي بتخفيف عبء الديون، والوصول إلى الأسواق، وتدابير بلدان المنشأ.

٩٢- وقال ممثل بنغلاديش إن اجتماع الخبراء تمحّض عن توصيات مفيدة وسلط الضوء على أهمية عدم إغفال السياق الهيكلي لأقل البلدان نموا، حيث تسهم الزراعة بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي أرباح الصادرات. وقال إنه ينبغي التصدي لمشكلة تركيز التجارة الزراعية في قلة قليلة من السلع. وقال إن التعريفات العالية، فضلا عن تصاعد هذه التعريفات، ما زال يشكل مصاعب أمام أقل البلدان نموا. وقال إن بلوغ تعريفات مستوى الذروة في عدد من الحالات أضعف كثيرا من إمكانية الصادرات. وفي العديد من الحالات كانت التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية تقف عائقا أمام الصادرات الزراعية. بل إن هذا الوضع قد يصبح أكثر تعقيدا في حالة المنتجات العضوية. وقال إن الأونكتاد لديه دور هام يقوم به في هذا المجال. وأخيرا قال إنه يتعين إلغاء إعانات التصدير في أسواق البلدان المتقدمة بصورة تدريجية. وشجع الأونكتاد على مواصلة العمل في هذا الشأن تمشيا مع خطة عمل بانكوك.

جلسات غير رسمية

٩٣- واصلت اللجنة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

جلسات رسمية

٩٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، التوصيات المتفق عليها بشأن هذا البند. (للاطلاع على التوصيات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الرابع

تحليل طرق تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: خدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٩٥ - عرضت على اللجنة، لأجل النظر في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية" (TD/B/COM.1/42).

"مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/46).

٩٦ - عرض ممثل أمانة الأونكتاد تقرير اجتماع الخبراء فلاحظ أن نسبة المشاركة في الاجتماع كانت عالية جدا (١١٠ مشاركين يمثلون نحو ٥٠ دولة عضوا، وعدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية) وأن المناقشات كانت حية ومثيرة للاهتمام. وقال إن الاجتماع كان أول لقاء دولي يعنى بقضية محددة هي قضية التجارة في خدمات الطاقة، وأنه أتاح للجهات المعنية بالتجارة والطاقة الفرصة للالتقاء. وقد حاول الخبراء الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية: كيف يمكن لتعزيز قطاع خدمات الطاقة أن يساهم في تحسين الحصول على الطاقة؛ وكيف يمكن زيادة القدرة التنافسية للبلدان النامية في السوق العالمية لخدمات الطاقة؛ وكيف يمكن التفاوض على التزامات تدعم هذين الهدفين. ونظمت المناقشة خلال الاجتماع حول ثلاثة مواضيع رئيسية. فناقش الخبراء، في إطار الموضوع الأول - وهو الأسواق القطاعية للطاقة وخدمات الطاقة - السمات الجديدة لقطاع الطاقة وكيف أدت التغيرات التي طرأت على القطاع إلى نشوء التجارة الدولية في خدمات الطاقة. وعرضت، في إطار الموضوع الثاني - وهو خدمات الطاقة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والمناقشة الجارية في منظمة التجارة العالمية - المقترحات التفاوضية المتعلقة بخدمات الطاقة والمطروحة في منظمة التجارة العالمية في إطار المفاوضات الجارية، وتناول الخبراء بوجه خاص قضايا تصنيف خدمات الطاقة وإمكانية وجود حاجة إلى التفاوض على صك قانوني إضافي بشأن القطاع، اعترافا بخصوصيات هذا القطاع وما يترتب عليه من آثار على صعيد التنمية. وفي إطار الموضوع الثالث - وهو آثار ذلك على البلدان النامية - شملت القضايا الرئيسية المطروحة قضية "الفقر في مجال الطاقة"، والصلة بين الطاقة والتنمية وكيف يمكن أن يساعد المزيد من تحرير خدمات الطاقة على التصدي لمشكلة الحصول على الطاقة، ولا سيما في البلدان النامية. وقد تناولت أمانة الأونكتاد بالفعل بعض المبادرات التي أوصى بها الخبراء في نهاية الاجتماع؛ فهناك برنامج عمل مشترك مع منظمة البلدان المصدرة للبترول سيبدأ تنفيذه في القريب العاجل؛ ويقوم الأونكتاد بإجراء اتصالات مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لمتابعة اقتراح تنظيم حلقة دراسية في بيروت من أجل مواصلة مناقشة خدمات الطاقة التي بدأت في اجتماع الخبراء؛ وسينشر قبل صيف عام ٢٠٠٢ كتاب يتضمن الورقات التي قدمت في اجتماع الخبراء.

٩٧- وتحدثت ممثلة فنلندا بصفتها نائبة رئيس اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة فقالت إن اجتماع الخبراء كان مثيرا للاهتمام وحسن التنظيم بفضل الجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد، وإنه كان تجربة تعلم جيدة لكافة المشاركين. وأضافت قائلة إن النتائج التي توصل إليها الاجتماع تعكس مختلف الآراء التي تم الإعراب عنها وتبين المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد القيام بمزيد من الأعمال التحليلية وإجراءات المتابعة. وتقع على عاتق لجنة التجارة مسؤولية انتقاء المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن تضطلع فيها أمانة الأونكتاد بالأعمال الإضافية. وبالنظر إلى أن جدول المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مكثف جدا، فإن قيام الأونكتاد بتوفير مادة تحليلية جديدة بشأن التجارة في خدمات الطاقة، ونشرها، سيكون موضع ترحيب. وذكرت أن المفاوضات المتعلقة بالخدمات معقدة للغاية، وأن من الضروري أن تحيط جميع البلدان إحاطة جيدة بالقضايا المعنية كي تتمكن من اتخاذ مواقف تفاوضية سليمة. ويعتبر العمل الذي يقوم به الأونكتاد بشأن خدمات الطاقة مساهمة مفيدة جدا في تحليل قطاع الخدمات الناشئ والمعقد.

٩٨- وتحدث ممثل باراغواي نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فشدد على أن خدمات الطاقة هامة جدا لبلدان أمريكا اللاتينية، وهي بلدان شارك الكثير منها بنشاط في اجتماع الخبراء الناجح المعني بخدمات الطاقة الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١. وأضاف قائلاً إن باراغواي بوجه خاص تعتبر أول بلد مصدر للطاقة الكهربائية في العالم بفضل ما أجري في الماضي من استثمارات كبيرة في البنية التحتية. وإن تجربة بلده الناجحة، إلى جانب التجارب الابتكارية الأخرى في مجال تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة، ينبغي أن تشكل موضوع مزيد من الدراسات التي يجريها الأونكتاد. وحث أمانة الأونكتاد على مواصلة عملها التحليلي وعملها الخاص ببناء القدرات في مجال خدمات الطاقة.

٩٩- وتحدث ممثل سري لانكا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين فأبرز خطورة المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة في ميدان الطاقة. فعلى سبيل المثال، فقدت المناطق الحضرية في الصين ٢٠ في المائة من ناتجها الاقتصادي المحتمل بسبب أثر الاستخدام الخطر للطاقة على الصحة البشرية. وفي الهند، وهو بلد يبلغ تعداد سكانه مليار نسمة، لا يحصل قرابة ثلث السكان ممن يعيشون تحت خط الفقر على الطاقة التجارية. وللطاقة بعد مزدوج في بلدان المنطقة. فمن ناحية، يعتبر توفر الطاقة شرطا لازما للتمكين من تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تمثل الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالطاقة، في حد ذاتها، فرصة تجارية كبيرة جدا. ومن بين القضايا الواجب معالجتها في المفاوضات المتعلقة بخدمات الطاقة، ينبغي أن يولى اهتمام خاص لمشاكل التصنيف (فالتصنيف القائم قاصر، ومن شأن وضع تصنيف أدق أن يسهل جدولة التزامات ذات معنى). وإمكانية قرن التزامات التحرير بشروط تراعي الحاجات الإنمائية للبلدان النامية. وقال إنه ينبغي للأونكتاد، بعد التجربة الناجحة التي حققها اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة، أن يواصل توفير المساهمات التحليلية والمساعدة التقنية للبلدان النامية في مجالات التجارة والطاقة والتنمية.

١٠٠- وتحدث ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي فأشار إلى أنه بالنظر إلى أهمية دور الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة، من الضروري التشجيع على اتخاذ تدابير لإيجاد بيئة مؤاتية لجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب. ومن شأن استثمارات كهذه أن تيسر توسيع فرص حصول الناس والصناعة على الطاقة. وأوصى بإدراج المبادئ التالية في استراتيجيات قطاع الطاقة: سن الأنظمة المناسبة لتيسير توليد وتوزيع الطاقة، واتخاذ تدابير لزيادة القدرة التنافسية لموردي خدمات الطاقة، وبخاصة في البلدان النامية، وتدعيم شبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتعزيز إنشاء تحالفات استراتيجية بين الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين الشركات المحلية والشركات الأجنبية، والسماح بالقبول المؤقت لمعدات الطاقة المتخصصة؛ والتشجيع على زيادة استخدام الطاقات المتجددة، وخاصة التصدي لمشكلة ندرة الطاقة في المناطق الريفية؛ وزيادة التعاون فيما بين الأطراف ذات المصلحة والهيئات المعنية بخدمات الطاقة، وذلك بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب على حد سواء. وأوصى بأن يساهم الأونكتاد في تحليل المقترحات التفاوضية المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية في إطار المفاوضات الجارية بشأن الخدمات وبأن يستكشف اهتمام المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالتعاون مع الأونكتاد في الاضطلاع بدراسات وبأنشطة لبناء القدرات في قطاع الطاقة.

١٠١- وتحدث ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة قد أبرز التحديات التي تواجهها البلدان النامية في كفاحها من أجل ضمان توسيع فرص وصول السكان بوجه عام والصناعة إلى الطاقة. وأضاف قائلاً إن البلدان الأفريقية تحاول أن تعزز نظم الطاقة لديها من أجل تحسين مستويات معيشتها وتعزيز التنمية المستدامة في إطار استراتيجية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وهي استراتيجية حددت هدف زيادة نسبة الحصول بشكل موثوق ومعقول التكلفة على الطاقة التجارية من ١٠ إلى ٣٥ في المائة أو أكثر في غضون ٢٠ عاماً. وقد نفذ الكثير من البلدان في أفريقيا بعض مراحل إصلاح الإطار التنظيمي لقطاع الطاقة ولكن معظم الأسواق لا تزال تفتقر إلى المنافسة. إلا أن التجربة تدل، فيما يبدو، على أن نتائج تحرير مرافق النفع العام هي نتائج متفاوتة. ويمكن دراسة هذه التجربة. وقال إن المجموعة الأفريقية ترحب جداً بالاقتراح الداعي إلى وضع وتحليل قائمة بالتجارب الناجحة في قطاع الطاقة من زاوية الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع وغيرها من الزوايا، وهي قائمة يمكن أن تستمد منها دروس مفيدة فيما يتصل بالهدف الرئيسي لزيادة القدرة التنافسية في خدمات الطاقة فيما بين الموردين في البلدان النامية. وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن الخدمات، ينبغي تركيز الاهتمام على ما يلي: كيفية تصميم برامج تحرير تكون مناسبة ومتفقة مع الظروف والأهداف الإنمائية الخاصة بكل بلد؛ وكيفية تحديد أهداف تفاوضية للدفاع عن مصالح مصدري خدمات الطاقة؛ وكيفية تأمين أوجه تآزر إيجابية بين المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ولذا، تؤيد المجموعة الأفريقية بشدة اقتراح الخبراء القاضي بأن يقوم الأونكتاد بتعميق وتوسيع تحليل تجارب الإصلاح الناجحة وغيرها من القضايا

المتصلة بسياسات الطاقة بغية تحسين فهم البلدان النامية للقضايا وتحسين قدراتها التفاوضية في الجولة الراهنة للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

١٠٢- وشدد ممثل **فنزويلا** على أن اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة كان تجربة مفيدة للغاية. وقال إن فنزويلا تعتقد أنه ينبغي إجراء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من منظور أوسع، وليس من منظور تجاري ضيق، مع مراعاة الحاجات الإنمائية. وينبغي للأونكتاد أن يتابع توصيات اجتماع الخبراء وأن يقوم، بوجه خاص، بمواصلة تحليل التجارب الناجحة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية في قطاع الطاقة من زاوية الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع وغيرها من الزوايا؛ وبدراسة التجارب الوطنية في مجال الإصلاح الهيكلي لقطاع الطاقة وما ينجم عن ذلك من صعوبات وفرص للموردين المحليين؛ وبدعم البلدان النامية في بحث المقترحات التفاوضية بشأن الخدمات وفي إعداد عروضها الخاصة بها. وينبغي ألا تكون اجتماعات الخبراء أحداثا مخصصة بل ينبغي أن تتولد عنها أنشطة متابعة. ولقد اكتسب الأونكتاد قدرا كبيرا من الخبرة الفنية في مجال خدمات الطاقة، وينبغي أن تكون هذه الخبرة أساسا للمزيد من الأعمال في هذا المجال. وتعرب فنزويلا عن تقديرها للمبادرة التي اتخذتها أمانة الأونكتاد لوضع برنامج عمل مشترك مع منظمة البلدان المصدرة للنفط - كما اقترح الخبراء خلال اجتماع الخبراء - ومتابعة العرض الذي قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لتنظيم اجتماع في بيروت يعالج القضايا المناقشة في اجتماع الخبراء معالجة أكثر تفصيلا.

جلسات غير رسمية

١٠٣- واصلت اللجنة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

جلسات رسمية

١٠٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، التوصيات المتفق عليها بشأن هذا البند. (للاطلاع على التوصيات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الخامس

تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة والتنمية (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠٥ - لدى النظر في هذا البند كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بمصالح المستهلكين والقدرة التنافسية والمنافسة والتنمية" (TD/B/COM.1/43)؛

"مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/47)؛

"تعليقات الولايات المتحدة على نتائج اجتماع الخبراء المعني بمصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية والمنافسة والتنمية" (TD/B/COM.1/CRP.2).

"تعليقات الفلبين على نتائج اجتماع مصر المعني بمصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية والمنافسة والتنمية" (TD/B/COM.1/CRP.3).

١٠٦ - قدم ممثل أمانة الأونكتاد البند ٥ من جدول الأعمال مشيراً إلى نتائج اجتماع الخبراء المعني بمصالح المستهلكين والقدرة التنافسية والمنافسة والتنمية، وموجهاً الاهتمام إلى مقترحات متابعة العمل الواردة في المذكرة التي أعدها الأمانة.

١٠٧ - وقالت ممثلة جامايكا إنها تدرك أن العولة يمكن أن تنطوي على منافع وتحديات على السواء بالنسبة للبلدان النامية، ولكن بلادها أصبحت متعرضة أكثر فأكثر لممارسات التدليس التجارية عبر الحدود، وذلك لعدم وجود القوانين التي تتناول مثل هذه الأنشطة بصورة محددة. وقالت إن الخطوة الأولى الواجب اتخاذها هي وضع سياسات المنافسة وحماية المستهلك ومتابعة هذه السياسات. وقالت إن جامايكا قد أعملت قانون المنافسة المنصفة وأنشأت وكالة لإنفاذه. وقالت إنه من المرتقب إدخال قانون حماية المستهلك في أواسط عام ٢٠٠٢ وإن لجنة شؤون المستهلك سوف تسهر على إدارته. وقالت إنه يتعين على الحكومات أن تضمن أن يعود تطبيق قوانين حماية المستهلك والقواعد التنظيمية بالفائدة على جميع القطاعات، وخصوصاً القطاع غير النظامي. وختمت حديثها قائلة إن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال اعتماد وإصلاح وإنفاذ تشريعات المنافسة وحماية المستهلك ما زالت ذات أهمية حاسمة.

١٠٨- وأعرب ممثل **سري لانكا**، متحدثا باسم المجموعة الآسيوية والصين، عن دعمه للتوصيات التي اعتمدها اجتماع الخبراء. وقال إن العولمة تجلب عددا من التحديات بالنسبة لحماية المستهلك في البلدان النامية. وقال إن نظام التجارة متعدد الأطراف يشترط المعايير ولكن تنفيذ هذه المعايير يبقى مشكلة بالنسبة للبلدان النامية، ومن ثم فإن الضرورة تدعو إلى تعزيز المساعدة التقنية. وقال إنه ينبغي توجيه الاهتمام كل الاهتمام إلى الفقرات ٢٥-٢٩ من نتائج اجتماع الخبراء. وقال إن المساعدة المالية ضرورية لتعزيز الآلية المؤسسية الوطنية لتمكينها من معالجة الممارسات عبر الحدود، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يلعب دورا رئيسيا في تنفيذ هذه التوصيات.

١٠٩- وأكد ممثل **موريشيوس**، متحدثا نيابة عن **المجموعة الأفريقية**، أنه ينبغي أن يبذل الأونكتاد جهودا محددة لتوفير الدعم للبلدان النامية في مجال رسم سياسات المنافسة والسياسات المتعلقة بالمستهلكين. وقال إن هذا الدعم سيسهم بشكل هام في تنمية القدرة التنافسية والمؤسسات في هذه البلدان وسيساعد في تحقيق التوازن بين حماية المستهلكين وتنمية الأسواق الفعالة دون فرض قيود بلا ضرورة على المشاريع التجارية. وينبغي أن يظل وضع وإنفاذ تشريعات المنافسة وحماية المستهلكين جزءا هاما من المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد. ومضى يقول إن مجموعته تؤيد الإجراءات التي تمكن الأونكتاد من مساعدة البلدان النامية في المجالات المحددة في توصيات اجتماع الخبراء وتكرر دعوها لجميع الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية المختصة إلى توفير المساعدة التقنية والمالية. وأشار إلى أن الحالة في أفريقيا حرجة بسبب القيود المؤسسية والقيود المرتبطة بالقدرات التي تعاني منها البلدان. وينبغي أن ينظر الأونكتاد في عقد المزيد من الاجتماعات بشأن مصالح المستهلكين وإعداد الدراسات عن المسائل المتصلة بهذا المجال، بما في ذلك دراسة كيفية استغلال القطاع غير النظامي في البلدان النامية لتعجيل التنمية.

١١٠- وأبرز ممثل **المغرب** أهمية عمل الأونكتاد في المجال قيد البحث، وبخاصة في سياق العملية اللاحقة للدوحة. وقدم تقريرا عن اعتماد المغرب مؤخرا لقوانين للمنافسة وحماية المستهلكين، وهي القوانين التي وضعت في إطار الإصلاحات الاقتصادية الجارية في بلده.

١١١- وقال إن وفده يقدر العمل الذي أنجزته الأفرقة الحكومية الدولية في الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بشأن المنافسة ويؤكد الحاجة إلى مواصلة العمل داخل المنظمين لتوضيح بعض المبادئ والطرائق الرئيسية للتعاون الدولي. وأشار إلى أن إبرام اتفاق متعدد الأطراف بشأن المنافسة تراعى فيه الحاجة إلى المرونة والظروف القانونية والاقتصادية الخاصة للبلدان النامية سيعزز بصورة كبيرة مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود والتي تضر بالبلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يوسع الأونكتاد مساعدته التقنية لجميع البلدان النامية لوضع وإنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلكين.

١١٢- وقال ممثل **بنغلاديش** إن غالبية أقل البلدان نموا لم تسن بعد قوانين للمنافسة أو لحماية المستهلكين، وإن البلدان القليلة التي فعلت ذلك تعاني من قيود ضخمة متصلة بالمؤسسات والقدرات في مجال إنفاذ القوانين. وعلى

المستوى التحليلي ومستوى السياسات، هناك حاجة إلى مواصلة العمل والمشاورات فيما بين البلدان بشأن الروابط بين المنافسة والقدرة التنافسية والتنمية. وحث الأونكتاد على مواصلة العمل بشأن هذه القضايا وتوفير المحافل للدول الأعضاء لتبادل الآراء، وتوسيع نطاق مساعداته التقنية دعماً لسياسات المنافسة وحماية المستهلكين.

١١٣- وأيد ممثل المنظمة الدولية للمستهلكين وأقر عمل الأونكتاد في مجال مصالح المستهلكين والقدرة التنافسية والتنمية وأشار إلى أن منظمته ظلت طوال سنوات تشجع الحكومات على الاعتراف بأهمية سياسات المستهلكين. وقال إن مجال السياسات هذا يشكل عنصراً جوهرياً في عملية التنمية وإن وجود المستهلكين المتمتعين بدرجة عالية من الوعي والمتشددين ضروري لتشجيع المنافسة والقدرة التنافسية. وأشار إلى أن اجتماع الخبراء قد أصدر توصيات هامة في هذا الصدد. وهناك أوجه تآزر هامة بين مجالات اهتمام الأونكتاد وعمل منظمته، على نحو ما تعكسه الأنشطة المحددة الجارية في مختلف البلدان والمناطق. ودعا إلى دعم استمرار أنشطة الأونكتاد في ميدان سياسات المستهلكين كعنصر مكمل لعمله في مجال المنافسة؛ وينبغي أن تشمل هذه الأنشطة عقد مزيد من اجتماعات الخبراء.

١١٤- وقالت ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إن وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية هو أحد الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. ولهذا السبب اقترحت منظمته في اجتماع الدوحة الوزاري زيادة تفعيل أحكام منظمة التجارة العالمية المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لإتاحة مزيد من المرونة للبلدان النامية في حماية أسواقها، مع تقليل الحماية المفروضة في الأسواق الأخرى ضد المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ولهذا تؤيد منظمته الاقتراح الذي يدعو اللجنة إلى طلب المساعدة التقنية لمعاونة الدول الأعضاء في اعتماد قوانين المنافسة وحماية المستهلكين أو إصلاحها أو تحسين إنفاذها. وسيسهل ذلك بحث العلاقات بين المنافسة، ومصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية والتنمية، وكيفية تأثير الأسواق بشكل أكثر إيجابية على تخفيف الفقر وتحقيق النمو وتهيئة فرص العمل وفرص التصدير. ويجب زيادة مواءمة اتخاذ القرارات الاقتصادية مع مصالح الأفراد، ومع تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المستهلكين، بمن فيهم الفقراء، في البلدان النامية على وجه الخصوص. وأشارت إلى أن جولة التجارة الجديدة تدعم نفوذ العناصر الفاعلة عبر الوطنية على حساب حق البلدان السيادي في ممارسة التحكم الديمقراطي في نموذجها الإنمائي ومواردها الغذائية. وذكرت بأن احترام حقوق نقابات العمال والقواعد الأساسية لمنظمة العمل الدولية جانب أساسي لربط التنمية بالعدالة الاجتماعية.

١١٥- وأشار ممثل تونس إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها بلده، بما في ذلك اعتماد قوانين المنافسة وحماية المستهلكين. وأعرب عن تأييده لتوصيات اجتماع الخبراء المعني بمصالح المستهلكين والقدرة التنافسية والمنافسة والتنمية، وبخاصة الإشارة إلى حاجة البلدان النامية إلى المساعدة التقنية في هذا المجال.

١١٦- وقال ممثل الجماعة الأوروبية إن تحسين بيئة المنافسة والاستهلاك عامل حاسم للنمو والتنمية المستدامة. وأشار إلى ضرورة تعزيز الأنماط الاستهلاكية المستدامة بدون فرض قيود بلا ضرورة على المشاريع التجارية. وبما أن اتخاذ التدابير الفعالة لإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق وانتهاج السياسات الرامية إلى تخفيض التكاليف يساهمان بصورة كبيرة في زيادة القدرة التنافسية للمشاريع التجارية وتعزيز التنمية السليمة والمستدامة للهياكل الاقتصادية، فإنه يؤيد مشاركة عدد متزايد من الوكلاء في الأنشطة الاقتصادية عن طريق الخصخصة الملائمة وفتح القطاعات المقيدة، في مجالي الإنتاج والتوزيع على حد سواء. وقال إن الجماعة الأوروبية تضع دائما سياسات المنافسة في صلب التكامل الأوروبي لمصلحة مواطنيها. ونبه مع ذلك إلى ضرورة خضوع هذه العمليات للإشراف اللازم وتنفيذها في بيئة تكفل التنظيم السليم والحماية الكافية للمستهلكين، لتلافي الغش أو إساءة استعمال المركز المهيمن والنفوذ التجاري. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تنشئ البلدان الأطر التنظيمية على المستوى الوطني أو الإقليمي. وأشار إلى أهمية توعية المستهلكين والمشاريع التجارية بحقوقها والتزاماتها لبلوغ المعايير المناسبة للجودة والسلوك في السوق، وأكد أهمية ذلك بصورة خاصة للقطاع غير الرسمي في عدد كبير من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، دعا رابطات المستهلكين وسائر أعضاء المجتمع المدني إلى القيام بالمبادرة في توفير المعلومات والمشورة، وبخاصة لزيادة إلمام المواطنين بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلكين.

١١٧- وأعرب ممثل الجمهورية الدومينيكية عن دعم وفده القوي والمستمر لعمل الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلكين، بما في ذلك نتائج اجتماع الخبراء. ورأى أنه ينبغي منح الأولوية لاثنتين من القضايا التي حددها الاجتماع وهما: كيفية مساعدة الخصخصة في بعض القطاعات، مثل قطاع الطاقة في البلدان النامية، لبعض الشركات على دخول الأسواق واحتكارها؛ وكيفية ضمان التكامل المؤسسي بين الوكالات المسؤولة عن المنافسة وحماية المستهلكين. وينبغي أن يبحث الأونكتاد أيضا وضع قانون أو قوانين نموذجية. وقال إن توفير الحماية الفعالة للمستهلكين من إساءة استعمال المراكز المهيمنة وسيلة أساسية لإضفاء بعد إنساني على العولمة. ورأى أنه ليس بوسع أي منظمة أخرى بخلاف الأونكتاد معالجة هذه القضايا.

جلسات غير رسمية

١١٨- واصلت اللجنة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

جلسات رسمية

١١٩- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، التوصيات المتفق عليها بشأن هذا البند. (للاطلاع على التوصيات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل السادس

التقرير المرحلي عن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٢٠- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير مرحلي عن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها (TD/B/COM.1/48)".

١٢١- قالت ممثلة المملكة المتحدة، التي تحدثت بصفتها الرئيسة المعنية باستعراض منتصف المدة المتعلق بعملية التقييم، إن استعراض منتصف المدة سيستند إلى مؤشرات الإنجاز المتفق عليها في الخطة المتوسطة الأجل (٢٠٠٢-٢٠٠٥). ويتمثل أحد هذه المؤشرات في الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية للتوصيات في مجال السياسة العامة وتأثيرها على إمكانيات التنمية في البلدان النامية، على النحو المعبر عنه في الاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض المنتظم للعمل المضطلع به من قبل الهيئات الحكومية الدولية. ولذلك تحت الدول الأعضاء على تقديم آرائها وتعليقاتها حول هذه المسائل في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

١٢٢- ولاحظت ممثلة جامايكا، في معرض إشارتها إلى العمل المضطلع به فيما يتصل بالبند ٣ من جدول الأعمال المتعلق بالشواغل الزراعية الرئيسية للبلدان النامية، أن حلقات عمل بشأن تنويع قطاع البستنة قد عقدت لصالح البلدان الناطقة بالانكليزية والبلدان الناطقة بالفرنسية على حد سواء. وهذا يمثل جهدا طيبا يبذله الأونكتاد. وتساءلت عما إذا كان من الممكن عقد حلقة عمل ماثلة في منطقة الكاريبي الفرعية أو في منطقة الأمريكتين. وقالت إن بلدها يستفيد استفادة هائلة من التحليلات التقنية التي يجريها الأونكتاد، وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٢٣- وقال ممثل موريشيوس، في معرض إشارته إلى التقرير المرحلي، إن وفده يرحب بالعمل الذي تم إنجازه، وبخاصة في بعض المجالات التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لبلده. وبالإشارة إلى الفقرة ٩ من التقرير المرحلي بشأن البيئة التجارية الزراعية المحيطة بالاقتصادات الصغيرة، استفسر عما إذا كانت الدراسة المعنية أو المساهمة المقدمة لأمانة الكومنولث متاحة لبلدان مثل بلده من أجل الرجوع إليها. وأعرب عن أمله بأن توفر على الموقع ذي الصلة على شبكة الويب معلومات عن التحليل المتعلق بالبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

١٢٤- وأوضح الموظف المسؤول في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، في معرض رده على ممثل جامايكا، أن هناك بعض الأموال لا تزال متوفرة في إطار حساب التنمية وأنه يجري تخصيصها لتنظيم حلقات عمل وطنية على سبيل المتابعة لحلقات العمل الإقليمية. وأشار إلى أن الأمانة ستنظر بكل إيجابية في إمكانية تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لبلدان الكاريبي أو للبلدان المهتمة بالأمر.

١٢٥- وفي معرض رده على ممثل موريشيوس، قدم معلومات عن موقع إنفوكوم (Infocomm) الذي تم استحدثه على شبكة الإنترنت في السنة الماضية والذي حقق نجاحا كبيرا، حيث إنه يحتل المرتبة الثانية ضمن مواقع الأونكتاد التي تتلقى أكبر عدد من الزيارات. ويتضمن هذا الموقع جميع الدراسات المقدمة إلى حلقات العمل المعقودة بشأن السلع الأساسية،

فضلا عن العروض المقدمة إلى حلقات العمل ونتائج هذه الحلقات. وقال إنه ستم إتاحة الدراسة المشار إليها في الفقرة ٩ من التقرير المرحلي.

١٢٦- وطلب ممثل موريشيوس، في معرض إشارته إلى تنظيم حلقة عمل بشأن السلع الأساسية، حسبما طلبته ممثلة جامايكا، أن تتم مراعاة احتياجات بلده في هذا الصدد بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

١٢٧- وأثنى ممثل غينيا الاستوائية على الأمانة لما تضطلع به من أنشطة في البلدان الأفريقية. وقال إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعمل مع حكومة بلده على تنفيذ برنامج خاص في مجال الأمن الغذائي، وقد يكون من المفيد أن يتم إشراك الأونكتاد في هذا العمل. وأضاف قائلاً إنه إذا أريد تنظيم حلقات دراسية في المنطقة التي ينتمي إليها بلده، فإنه يود أن يتم إعلام بلده بذلك لكي تتسنى له المشاركة.

١٢٨- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يلزم اتباع نهج أكثر نشاطا بكثير في ترويج الحلقات الدراسية التي تنظمها الأمانة وإطلاع الناس على الفرص التي توفرها الحلقات الدراسية من أجل بناء القدرات. ويبدو أن معظم برامج الحلقات الدراسية جيدة جدا ولكن الموارد يمكن أن تهدر ما لم يتم تأمين الحجم الصحيح للجمهور الصحيح الذي يشارك في هذه الحلقات. وأشار في هذا الصدد إلى الحلقة الدراسية ذات الصلة بالتمويل من أجل التنمية التي عقدت في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن موضوع الوصول إلى الأسواق. وقال إنه من أجل ضمان المشاركة الكافية، ينبغي للأونكتاد أن يبذل المزيد من الجهد لتجنب أي تعارض مع الاجتماعات المقررة التي قد تجتذب نفس المشاركين.

١٢٩- وأوضح الموظف المسؤول في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية أن الأمانة على اتصال بممثل موريشيوس فيما يتعلق باعتبار بلده من البلدان النامية الجزرية الصغيرة ذات الحالات الخاصة. وبالنسبة لطلب ممثل غينيا الاستوائية، قال إن الأمانة تدرك أن البلدان الناطقة بالبرتغالية يجب أن تكون مشمولة، وذلك بالنظر إلى النجاح الذي حققته حلقات العمل المعنية بتنوع السلع الأساسية. وأشار إلى أن الأمانة تتوقع الحصول على مساهمة من البرتغال بغية توسيع نطاق الأنشطة لتشمل تلك البلدان في المستقبل القريب جدا. وبالإشارة إلى التعليق الذي أبداه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحضور في الحلقة الدراسية ذات الصلة بالتمويل من أجل التنمية والمعنية بموضوع الوصول إلى الأسواق، قال إن صعوبات قد ووجهت في اختيار المواعيد المناسبة للحلقة الدراسية. إلا أن المشاركة في الحلقات الدراسية الأخرى كانت مرضية جدا (تم اختيار المشتركين بعناية بالغة)، حيث كان هناك الكثير من المشاركين من البلدان المضيفة. وقد حضر بعض الحلقات الدراسية ٧٥ مشاركا. وقال إن الأمانة تعمل بالفعل، لدى تحديد مواعيد عقد الاجتماعات، على ضمان عدم حدوث أي تعارض مع الاجتماعات الأخرى التي يحضرها نفس المشاركين.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٣٠- أحاطت اللجنة علما، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بالتقرير المرحلي الوارد في الوثيقة TD/B/COM.1/48.

الفصل السابع

الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب مؤتمر الدوحة الوزاري وما يتصل بذلك من أنشطة للأونكتاد في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٣١ - أشار الأمين العام للأونكتاد إلى خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" فأكد على الخصائص المميزة للخطة التي قوامها الطلب، والتي وضعت بالاعتماد على المشاورات المكثفة مع البلدان النامية ومجموعاتها الإقليمية. وعلى أثر المشاورات، كانت الأمانة قد لخصت في الخطة أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية وحددت أولوياتها. وكانت الخطة بمثابة وثيقة متداولة سيواصل صقلها، دون تغيير بنيتها الأساسية، مع اتباع مداورات اللجنة ومزيد من المشاورات مع البلدان النامية. والقوة الدافعة للخطة هي الوفاء باحتياجات البلدان النامية من حيث تأمين فهم أفضل للمسائل المنبثقة عن برنامج عمل الدوحة كيما يتسنى للبلدان النامية، في ضوء هذا الفهم، استنباط مواقفها التفاوضية الوطنية الخاصة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ووجهت عناية خاصة إلى الاحتياجات العاجلة للمساعدة فيما يتصل بالمفاوضات الزراعية وبالمفاوضات بشأن الخدمات. وليست الخطة بديلاً لبرنامج عمل الأمانة العادي الذي يقوم على أساس خطة عمل بانكوك. بل هي أداة مكملية تركز على برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، وهي تحتاج إلى موارد جديدة من خارج الميزانية. وتوحي الخطة بشعور بالحاجة، يجب أن يأخذ به المانحون من خلال استجابة مالية إيجابية؛ والشعور بالحاجة يتصل بالجدول الزمني للدوحة الضيق للغاية للعمل بشأن مسائل مثل الزراعة، والخدمات، والتنفيذ، وقواعد منظمة التجارة العالمية.

١٣٢ - وتحدث ممثل مصر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فطلب دعم الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تحدي الدوحة بشكل معبر وبفعالية. وأبرز عدة نقاط فيما يتصل بخطة بناء القدرات والتعاون التقني لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة، وبشكل خاص أهمية المساعدة في مجالات الزراعة والخدمات والتنفيذ. فلا بد للمانحين، أولاً، من تقديم دلالة واضحة حول نواياهم في تقديم الدعم المالي للبلدان النامية. وثانياً، يجب أن يعكس تقديم الدعم مختلف احتياجات البلدان النامية في ضوء تفاوت تنميتها، واختلاف لغاتها، واحتياجاتها الوطنية والإقليمية. ثالثاً، يجب التفكير في إقامة توازن جغرافي في تنفيذ الأنشطة. رابعاً، لا تزال أنشطة الأونكتاد الجارية في مجالي تقديم المساعدة وبناء القدرات، ولا سيما بناء المؤسسات، هامة ويجب مواصلةتها. وأخيراً، يجب التركيز على أن بناء القدرات ليس العامل الرئيسي في النهوض بالتنمية؛ فلا يمكن أن يكون إلا مكملاً لدعم المانحين للأنشطة على جانب العرض، ومواصلة الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الدين، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٣٣- وتحديث ممثلة سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية والصين فرحت بالنهج التدريجي لوضع سياسات واستراتيجيات متماسكة وصيها في خطة بناء القدرات والتعاون التقني لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة. ولاحظت أن نطاق الأنشطة التي يجب تنفيذها ستتحدد أولوياتها في ضوء الموارد، وأنه لا بد من أن يتم تحديد هذه الأولويات بعد التشاور مع كافة المجموعات الإقليمية. وفي حين أن الخطة تتألف من أربعة أجزاء رئيسية فإن الجزء ألف المتعلق بالتجارة هو أهمها، ذلك أنه يتصل بشكل مباشر بتحدي الدوحة. غير أن ذلك الجزء يفتقر لمقترحات محددة بشأن الميزانية. فلدى تنفيذ الخطة، لا بد من الإبقاء على توازن إقليمي وتوزيع جغرافي ملائمين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تحل أنشطة الخطة محل الأنشطة الجارية في أمانة الأونكتاد. وأخيرا لاحظت أن للأونكتاد الولاية المحددة في منظومة الأمم المتحدة والمتمثلة في السهر على أن تراعى الجوانب الإنمائية للتجارة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٣٤- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن برنامج عمل الدوحة يتضمن جدول أعمال واسعا ينفذ على مدى عدة أعوام. وفي نفس الوقت، فقد بدأت لجنة المفاوضات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية العمل بشأن جدول الأعمال. وكانت التنمية عنصرا مركزيا من عناصر جدول الأعمال. وقد دأب الاتحاد الأوروبي على الإلحاح على ذلك ولكن الكلام المنمق لا يكفي وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء محدد. وكان إحياء المعاملة الخاصة والتفاضلية واحدا من إنجازات إعلان الدوحة، ومن المفروض أن يؤدي إلى تحسين فرص وصول سلع وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق. وتنفيذ برنامج عمل الدوحة ليس من مسؤولية منظمة التجارة العالمية وحدها؛ بل يشمل ذلك الأونكتاد واللجنة المعنية بالتجارة. وبهذا الخصوص، يجب أن يشمل عمل اللجنة في المستقبل تعزيز دور الأونكتاد في المساعدة على مشاركة البلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. والمفاوضات عنصر ضروري من العناصر المكونة للتنمية، ويجب بالتالي تقديم الدعم للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في المشاركة بنشاط في المفاوضات التجارية.

١٣٥- وإعلان الدوحة يعطي الأولوية للمساعدة التقنية وبناء القدرات، ويحتاج هذا التعهد السياسي إلى التجسيد في مشاريع مساعدة متينة ونتائج ملموسة. وفي منظمة التجارة العالمية، اقترح إنشاء صندوق استئماني عالمي، ومن المقرر أن يعقد مؤتمر لإعلان التبرعات في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢. والتطرق إلى الأولويات المحددة في برنامج عمل الدوحة، ولا سيما في مجالات مثل مسائل سنغافورة، يتطلب توخي نهج تدريجي متصل باحتياجات المستفيدين المحددة. وقد استرعي الانتباه إلى ذلك في خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة". وستحظى هذه الخطة بكامل عناية الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من وجهة نظر تأمين تعاون وتآزر أفضل بين الوكالات والوفود.

١٣٦- وتحديث ممثل موريشيوس باسم المجموعة الأفريقية فرحب بالإجراء العاجل الذي اتخذته الأونكتاد في معالجة احتياجات البلدان النامية في مرحلة ما بعد الدوحة. وقال إن خطة بناء القدرات والتعاون التقني لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة تعكس مشاغل البلدان الأفريقية من منظور ثلاثي يتمثل في وضع السياسات العامة وبناء القدرات المؤسسية وبناء القدرات البشرية. ومن شأن مواصلة صقل هذه الخطة أن يشمل عددا من المسائل. أولا، لا بد أن يكون هناك تنسيق أفضل من جانب الأونكتاد مع مختلف الوكالات في توفير نهج متماسك ومركز لمعالجة كامل مجموعة المسائل الواردة في الخطة. ثانيا، لا بد أن يمتد النهج التعاوني أيضا ليشمل التجمعات الإقليمية والمجموعات مثل منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الاقتصادي الأفريقي ومجموعة دول آسيا والكاربي والمحيط الهادئ. فمن شأن ذلك أن يكون فعالا من حيث التكلفة ويزيد وعي المنظمات الإقليمية بالمسائل المتعددة الأطراف، الأمر الذي من شأنه أن يعجل بدوره مشاركتها في وضع القواعد الدولية. ثالثا، لا بد من النظر في موقف فرادى الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الصغيرة، في دعم تحليل السياسات العامة، كما يتسنى للمتفاوضين فهم الأسس التي تقوم عليها المفاوضات، والإسهام في صياغة مواقف وطنية. ووجه النظر بذلك الخصوص إلى الحاجة إلى الدعم؛ فقد يكون من المحبط للعزائم تعذر الاستجابة لطلبات فرادى البلدان الحصول على المساعدة بسبب قلة الأموال. ورابعا، لا بد من مد الأونكتاد بالإمكانيات اللازمة من حيث الميزانية للاستجابة في الوقت المناسب لولاية بناء القدرات التي أناطه بها الوزراء في الدوحة. وسيكون من المخيب للآمال أيضا ألا تحظى مبادرات بناء القدرات والمساعدة التقنية بقدر كاف من الاهتمام من جانب المانحين. وخامسا، يجب ألا تتوقف جهود المجتمع الدولي الداعم عند دعم المفاوضات التجارية، بل يجب أن تمتد لتشمل مسائل العرض ومسائل الوصول إلى الأسواق.

١٣٧- وتحديث ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نموا فأكد تقدير أقل البلدان نموا لدعم الأونكتاد في تنظيم اجتماع زنجبار الوزاري لاستعداد أقل البلدان نموا لمؤتمر الدوحة. وقد أصبح دعم الأونكتاد لمشاركة أقل البلدان نموا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف هاما جدا لا سيما في ضوء برنامج العمل لما بعد مؤتمر الدوحة. وكانت أقل البلدان نموا قد أعدت وقدمت للأونكتاد قائمة بأولويات أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، موجهة على وجه التحديد إلى أقل البلدان نموا. وأضاف أن الدعم على المستوى القطري حاسم لتحسين مشاركة هذه البلدان في مفاوضات منظمة التجارة العالمية والتقليل إلى أدنى حد من الصعوبات المواجهة في مسائل التنفيذ. وفيما يتصل بخطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة"؛ قال إنه مستعد للعمل مع الأمانة ومع المانحين في صقل هذه الخطة وتنفيذها. ودعم بناء القدرات من أجل المفاوضات يستجيب لاحتياجات أقل البلدان نموا في الأجل القصير ولا بد أن تكون هناك، بتواز مع ذلك، أنشطة متواصلة لبناء القدرات مثل الأنشطة المنفذة في سياق الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية والبرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال قطاع الخدمات. وأكد على الحاجة إلى التعاون والأنشطة

المشاركة مع منظمة التجارة العالمية في أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات. وحث أيضا المانحين على الإسهام في الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نموا.

١٣٨- وتحديث ممثل الأرجنتين باسم السوق المشتركة للمحروط الجنوبي فقال إن للأونكتاد دورا أساسيا يلعبه في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة في تحقيق أهداف التنمية. أما فيما يتعلق بخطة بناء القدرات والتعاون التقني لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة، فدعا إلى حذف الإشارة إلى "مبدأ الحبيطة" في الجزء ألف المتعلق بالزراعة. وأضاف أن مسألة الضمانات لا تنحصر في الأمن الغذائي وبالتالي يجب النظر في العناصر الأخرى. كما يجب أن تتضمن الإشارة إلى الأفضليات التجارية تقييما لآثار الأفضليات الممنوحة لبلدان نامية معينة على حساب منتجين أكثر فعالية في بلدان نامية أخرى. وفيما يتصل بالخدمات فإن الأولوية تتمثل في المجالات التي تقدمت فيها البلدان النامية باقتراحات محددة. ومسألة التحليل المستقل تستحق العناية هي الأخرى. أما فيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق فهناك حاجة إلى النظر في تصاعد التعريفات الجمركية والقيام، بهذا الصدد، باستيفاء قاعدة البيانات بشأن التعريفات والحوافز غير التعريفية. وأخيرا، لا بد ألا تغيب عن الأنظار، في توزيع الموارد وتحديد أولويات الأنشطة، مصالح جميع البلدان النامية.

١٣٩- وقال ممثل كوبا إن برنامج العمل الواسع الذي اعتمد في الدوحة يتجاوز طاقة معظم البلدان النامية. وهكذا فإن الأونكتاد الذي له ميزة نسبية وخبرة في دعم البلدان النامية في التحضيرات للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية، لا بد من تمكينه من القيام بدوره الرئيسي. وحث المانحين على تحديد دعمهم ومساهماتهم بشكل واضح في تنفيذ برنامج دعم الأونكتاد. وقال إن من بين المسائل الهامة لهذا العمل الزراعة؛ والتدريب في مجال التجارة في الخدمات؛ وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق؛ والتجارة والدين والتمويل؛ والأنشطة ذات الصلة بالبيئة.

١٤٠- وتحديث ممثل المغرب باسم مجموعة الدول العربية فقال إنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة الوثيقة بالتفصيل، ولكنه سأل عن كيفية تمويل خطة الأونكتاد لبناء القدرات والمساعدة التقنية.

١٤١- وقالت ممثلة إثيوبيا إن لأقل البلدان نموا احتياجات خاصة وبالتالي تستحق عناية خاصة في تنفيذ برنامج العمل لما بعد مؤتمر الدوحة، وطلبت من المانحين المساهمة في الصندوق الاستثماري العالمي لأقل البلدان نموا بغية بناء القدرات المؤسسية ودعم الموارد البشرية. ولقد أصبحت إثيوبيا واعية من خلال التفاوض على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بأنها تحتاج إلى مؤسسات وموارد بشرية فعالة.

١٤٢- وأعرب ممثل السودان عن تقديره للدعم المقدم من الأونكتاد للبلدان في مفاوضاتها بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وطلب مواصلة هذه المساعدة وتعزيزها في ضوء التحديات التي يطرحها إعلان الدوحة. وقد نص ذلك الإعلان على تقديم الدعم بشأن الانضمام، وكان السودان قد تقدم بخطة

مفصلة بذلك الخصوص. والدعم المقدم للبلدان التي هي في طور الانضمام يجب أن ينعكس في خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة".

١٤٣- وأشار ممثل الأمانة العامة لمجموعة دول آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ إلى أن الأونكتاد ومجموعة دول آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ كانتا قد وقعتا على مذكرة تفاهم في عام ١٩٩٨، وتلقت هذه المجموعة في ذلك الإطار دعماً من الأونكتاد. وستظل المجموعة تعمل مع الأونكتاد على تعزيز تنمية دول هذه المجموعة. وكان الأمين العام للأونكتاد قد أعلن، في اجتماع وزراء تجارة المجموعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ دعم دول آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ فيما يتصل بتحليل الأنظمة التفضيلية؛ والمفاوضات التجارية المتزامنة في منظمة التجارة العالمية، وفي منطقتي آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي وفي المناطق الفرعية؛ ودعم الأمانات دون الإقليمية. وقال إن خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" تمثل إطاراً للتعبة والدعم على نطاق الأونكتاد من أجل تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات. وبهذا الخصوص فإن أولويات دول آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ محددة جداً، ألا وهي برنامج عمل الدوحة وصلته بالمفاوضات الشبيكة بين دول آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

١٤٤- وقال ممثل زامبيا إن أقل البلدان نمواً كانت قد حددت أولوياتها الرئيسية فيما يتصل بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في زنجبار وفي الالتزام ٥ من برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وشملت هذه الأولويات الإعفاء من الرسوم والوصول إلى الأسواق بدون أية حصص وقواعد المنشأ المرنة. وستظل أقل البلدان نمواً تنشده هذه الأهداف، معتمدة على دعم الأونكتاد. أما فيما يتعلق بخطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة"، فحث على إدراج الأنشطة التي لها صلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الانضمام أقل البلدان نمواً إليها. وحث أيضاً المانحين على التعهد بالتزامات ملموسة من حيث تمويل الخطة لكي تصبح واقعا حقيقيا ملموسا بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

١٤٥- وأعرب ممثل بوليفيا عن تأييده للنقاط التي أثارها ممثل الأرجنتين فيما يتصل بخطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة". وقد شملت هذه النقاط حذف الإشارة إلى "مبدأ الحيطه"؛ والتأكيد على المساعدة التقنية لأغراض التدريب؛ ودعم تحسين القدرة التفاوضية؛ ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

١٤٦- وأعرب ممثل جامايكا عن تقديره للطريقة السريعة والمستفيضة التي أعدت بها أمانة الأونكتاد خطة بناء القدرات والتعاون التقني لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة. وقد كانت الخطة موجهة نحو الطلب وشملت جزءا هاما يتعلق بالرصد والتقييم. وبشكل أكثر تحديدا، تحتاج الخطة إلى دعم الأنشطة المتعلقة بالزراعة، ولا سيما لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، والخدمات. وفيما يتصل باتفاقات التجارة الإقليمية، من الأهمية بمكان تقديم الدعم للعمل بشأن المواءمة بين منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية. ويجب إعطاء الأولوية للدول الصغيرة والضعيفة في تنفيذ الخطة. ومما لا يقل عن ذلك أهمية الحفاظ على الأهمية المعطاة لبناء القدرات على جانب العرض.

١٤٧- وقالت ممثلة غينيا إن برنامج عمل الدوحة يغطي عدة موضوعات، من بينها الزراعة. وكان بلدها قد طلب دعم الأونكتاد في تدريب المسؤولين في مجال المفاوضات والسياسات الزراعية، وكذلك في سياسات المنافسة.

١٤٨- وقال ممثل سويسرا إن الخطة بشأن "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" مثيرة للاعجاب وشاملة ولكنها قابلة لمزيد التحسين. ولا بد من التركيز على عدد من النقاط. أولا للأونكتاد دور وميزة مقارنة في تنفيذ عدد من قرارات الدوحة، ولا سيما القرارات المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية. ثانيا، يعد دعم المفاوضات التجارية جزءا من ولاية الأونكتاد المنبثقة عن خطة عمل بانكوك. غير أن القدرة بهذا الخصوص لا بد من إدامتها من خلال بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. ثالثا، اكتسب الأونكتاد خبرة كبيرة في الماضي في مجال دعم المفاوضات التجارية، ولا سيما منذ عام ١٩٩٥. رابعا، يعتبر عدد الأنشطة الواردة في الخطة كبيرا، الأمر الذي يطرح مسألة ما إذا كانت الخطة واقعية، كما يطرح الحاجة إلى تحديد أولويات. خامسا، ليس العمل المقترح بشأن البيئة من الأولويات، في حين أن العمل في مجال المنافسة وسياسة الاستثمار وتيسير التجارة يعتبر من الأولويات.

١٤٩- وأعرب ممثل فترويلا عن تأييده للعمل بشأن تقييم التجارة في الخدمات المقترح في خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة". وقال إن هذا التقييم يمكن أن يستخدم كأساس تستند إليه البلدان النامية للتحضير لمشاركتها في المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات. وأضاف أن من بين الأولويات الأخرى وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، والتجارة، والبيئة. ومن جهة أخرى، يجب حذف الإشارة إلى "مبدأ الحيطة".

١٥٠- وقال ممثل النرويج إن خطة بناء القدرات والتعاون التقني لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة يجب أن تركز على إقامة مشاريع متينة وتطوير التآزر بين الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبشكل خاص هناك حاجة إلى قيام الأونكتاد بتطوير شراكة حقيقية مع منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج عمل

الدوحة تقع على عاتق تلك المنظمة. وهناك أيضا حاجة واضحة إلى معرفة تفاصيل توزيع الأدوار قصد تحديد أولويات الولايات والأنشطة. وبهذا الخصوص يجب أن تكون للأونكتاد أيضا رؤية عامة حول خطط غيره من الوكالات.

١٥١- وقال ممثل غينيا الاستوائية إن أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، ولا سيما الحلقات التدريبية بشأن الزراعة، يجب توسيعها لتشمل البلدان الناطقة بالإسبانية والبلدان الناطقة بالبرتغالية أيضا. وأعرب عن قلقه لأن هذه البلدان قد تستبعد من برامج المساعدة التقنية بسبب لغتها.

١٥٢- وقال الأمين العام للأونكتاد إن الأمانة ستقوم، بالاستناد إلى المداخلات في اللجنة والمشاورات الأخرى التي دارت مع البلدان النامية، بإضفاء الصبغة النهائية على خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة"، وتعميم هذه الخطة. وأضاف أن الأونكتاد من بين أقدم المنظمات التي تقدم دعماً للمفاوضات التجارية والتي تعمل في إطار أسرة الأمم المتحدة. وقد حظيت أنشطة دعم الأونكتاد بدعم هائل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفادت من التعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية. ومساهمة الأونكتاد في مجال المفاوضات بشأن الخدمات مثال وجيه بهذا الخصوص. والأونكتاد مستعد للتعاون مع جميع الوكالات الأخرى، ذلك أن تحدي المفاوضات التجارية لا يمكن مواجهته إلا عن طريق شبكة من الوكالات والحكومات. والأونكتاد ما انفك بالفعل يعمل على نحو وثيق مع غيره من الوكالات. وأحسن مثال على هذا التعاون تعاونه مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية في البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية). وكل وكالة من هذه الوكالات تقوم بما وضعت من أجل القيام به على أحسن وجه، مما يسمح بتفادي ازدواجية الجهود. والصعوبة الوحيدة المواجهة في إطار هذا البرنامج هي أن الموارد لا تكفي للاستجابة للطلب. وليس هناك ما يمنع من استخدام هذا النموذج في برامج أخرى.

١٥٣- وقدم رئيس دائرة إدارة الموارد ثلاثة إيضاحات. أولاً، وردا على سؤال ممثلة سري لانكا، قال إن الأرقام المقدمة في الجزء المتعلق بالتجارة في خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" إنما هي لمجرد إعطاء فكرة تقديرية عن أهميتها. ويبلغ مجموع هذه الأرقام إجمالاً ٧ ملايين من الدولارات. ولتنفيذ هذا البرنامج، الذي وضع بطريقة معيارية، ستسعى الأمانة إلى تعبئة الموارد من خارج الميزانية. ثانياً، وردا على ممثل السودان، قال إن مساعدة الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إنما هي نشاط يستند إلى الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الوطني أو من مانح ثنائي. ثالثاً، وردا على ممثل سويسرا، قال إن قائمة المجالات ذات الأولوية التي حددتها الأمانة كانت أطول بكثير مما هو مقدم في الخطة. وقد وضعت الأمانة قائمة بمجموعة معقولة من الطلبات لديها

القدرة على الاستجابة لها. وكانت من بينها البيئة، ذلك أن بلدانا عديدة كانت قد طلبت أثناء المشاورات المزيد من المساعدة في ذلك المجال. كما أن الأونكتاد يتعاون فعلا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في برنامج لبناء القدرات.

١٥٤ - ولاحظت ممثلة **سري لانكا** أن خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" ليست نهائية وإنما قابلة للتغيير والاستيفاء. وأضافت أن وفدها سيتقدم بإسهامات بهذا الخصوص.

١٥٥ - وحث ممثل **الولايات المتحدة** على ضرورة أن تشمل مشاورات الأمانة حول خطة "بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة" المتلقين للمساعدة فضلاً عن المانحين المحتملين. ولاحظ أنه لم تتم حتى الآن استشارة الولايات المتحدة إلا حول الجزء من الخطة الخاص بالاستثمار.

جلسات غير رسمية

١٥٦ - واصلت اللجنة نظرها في هذا البند في جلسات غير رسمية.

جلسات رسمية

١٥٧ - اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند. (للاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الثامن

البيانات الختامية

١٥٨ - قال ممثل باراغواي، متحدثا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إن دورة اللجنة دلت على ضرورة إصلاح الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد بغية زيادة فعاليتها وإضفاء طابع أكثر موضوعية على المناقشات. وتؤكد مجموعته من جديد التزامها بالعمل بطريقة إيجابية بغية المساهمة في عمل اللجان.

١٥٩ - وأعرب ممثل إسبانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، عن التقدير للاهتمام الخاص الذي كرسه الأمين العام للأونكتاد لمشاركة الأونكتاد في عملية ما بعد الدوحة. وهناك خمسة مبادئ أساسية لتلك المشاركة هي: أنه ينبغي للأنشطة أن تراعي طلبات المستفيدين على أن تكون متسلسلة تسلسلا منطقيا بغية ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في المفاوضات المتعددة الأطراف؛ ويجب أن يستند عمل الأونكتاد إلى إجمالي الخبرة التي اكتسبها؛ ويجب أن يراعي العمل المضطلع به القدرة الإدارية للأمانة؛ وينبغي للأونكتاد أن يتعاون مع غيره من الوكالات، وخاصة منظمة التجارة العالمية؛ كما ينبغي إشراك المانحين المحتملين في المناقشات التي تدور حول الخطة في المستقبل.

١٦٠ - وفيما يتعلق بنتائج دورة اللجنة، يمكن لمجلس التجارة والتنمية أن يعيد النظر خلال استعراض منتصف المدة في جميع المقررات المتخذة في اللجنة. وأخيرا، يتعين على مجلس التجارة والتنمية، عند مناقشة نتائج دورات اللجان في دورته التنفيذية في آذار/مارس، إلقاء نظرة على جميع التوصيات المقدمة إلى الأمانة بغية التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الشاملة الواقعية التي يمكن للأونكتاد تحقيقها فعلا.

١٦١ - وأكد ممثل أوغندا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، على أهمية خطة بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة، وأعرب عن الأمل في أن يساهم الشركاء في التنمية بسخاء في التنفيذ الكامل للخطة.

١٦٢ - ودعا ممثل سري لانكا، متحدثا باسم المجموعة الآسيوية والصين، البلدان المانحة إلى تقديم مساهمات سخية بغية تمكين أمانة الأونكتاد من تنفيذ خطة بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة.

١٦٣ - ورحب ممثل بنغلاديش، متحدثا باسم أقل البلدان نموا، بخطة بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، دعما لمشاركتها في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المنبثق عن الدوحة، وأعرب عن الأمل في تنفيذها برمتها. كما أعرب عن الامتنان للحكومة الفنلندية لمساهمتها في عام ٢٠٠١ في تمويل مشاركة خبراء من أقل البلدان نموا في اجتماعات خبراء الأونكتاد.

١٦٤ - وقالت ممثلة إثيوبيا إن أقل البلدان نموا تحتاج إلى اهتمام خاص نظرا لظروفها الاجتماعية - الاقتصادية، وإن ذلك قد تجلّى بوضوح في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والمؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة. بيد أن المواقف المعرب عنها في لجنة التجارة ولجنة الاستثمار هي على نقيض المواقف التي شهدتها بروكسل والدوحة، وإن هذه المواقف من شأنها أن تضعف جهود الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ويود وفدها تسجيل شعوره بالإحباط. كما أن وفدها لا يعارض مصلحة أي بلد.

١٦٥ - وقال ممثل مصر، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة وافقت على نتائج دورة اللجنة، على أن تمضي اجتماعات الخبراء بشأن المواضيع المتفق عليها قداما على النحو المتفق عليه أثناء دورة اللجنة، علما بأن محور تركيز أحد المواضيع سيتقرر فيما بعد.

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٦٦- عقدت الدورة السادسة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وافتتح الدورة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ السيد بونيفاس ج. بریتو شيديسيكو (زمبابوي)، رئيس اللجنة في دورتها الخامسة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٦٧- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد مارتي إسوارو (فنلندا)

نواب الرئيس: السيد آنيل إنريكيه بيليز (بنما)

السيدة وانشيت تاديس جيورجيس (إثيوبيا)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد لودميل كوتسوف (بلغاريا)

السيد استفانو لازاروتو (سويسرا)

المقررة: السيدة فاطمة الغزالي (عمان)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١٦٨- واعتمدت اللجنة، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/44، بصيغته المعدلة شفويا. وعليه، كان جدول أعمال الدورة السادسة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: طرق تدعيم الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان

النامية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة مثل المنتجات المفضلة بيئيا

- ٤- تحليل طرق تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: خدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية
- ٥- تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة والتنمية
- ٦- تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة
- ٧- ما يترتب على المؤتمر الوزاري في الدوحة من آثار على عمل اللجنة وما يتصل بذلك من أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني
- ٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة
- ٩- مسائل أخرى
- ١٠- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

- ١٦٩- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة (انظر المرفق الأول).

هاء - مواضيع لاجتماعات الخبراء

- ١٧٠- وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة مواضيع لاجتماعات الخبراء (انظر المرفق الثاني).

واو - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

- ١٧١- وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها (TD/B/COM.1/L.20 وAdd.1-5)، رهنا بإدخال تعديلات على ملخصات البيانات، وفوضت المقررة استكمال التقرير في ضوء مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تنويع الصادرات، والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية
- ٤- التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية
- ٥- التجارة، والبيئة والتنمية
- ٦- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة
- ٨- مسائل أخرى
- ٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

مواضيع لاجتماعات الخبراء

- تنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك مصدرو سلعة أساسية وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا
- الخدمات السمعية البصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية
- المتطلبات البيئية والتجارة الدولية (محور التركيز يتقرر فيما بعد).

المرفق الثالث

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	السنگال،
اثم با	سه سرا
أذ، سجان	الصين
اسانيا	عمان
ألمانيا	غنا
أنغولا	غنا الاستوائية
أه، غواي	فرنسا
أه غندا	الفلبين
أدان (جمهورية - الإسلامية)	فنزويلا
آلندا	فنلندا
إيطاليا	كوبا
ب، اغه،	كولمبيا
باكستان	كينيا
البحرين	لكسمبرغ
البنما	مالطة
البنما	ماليزيا
بنجالي	مدغشقر
بنغلاديش	مصر
بنما	المغرب
بنما	المكسيك
بنما	المملكة العربية السعودية
بنما	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
بنما، وس	موزامبيق
تايلند	النرويج
تنينداد وتوباغو	النمسا
تنينس	نيبال
جامايكا	النيجر
جزر القمر	نيجيريا
الجمهورية العربية السورية	هايتي
الجمهورية الدومينيكية	الهند
الدانمرك	هولندا
رومانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
رومانيا	اليابان
رومانيا	اليمن
رومانيا	

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.1/INF.5.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

جامعة الدول العربية

منظمة المؤتمر الإسلامي

منظمة الوحدة الأفريقية

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

المنظمة الدولية للمستهلكين

الصندوق العالمي لحماية الطبيعة

- - - - -